

## مقاربات تحقيق العدالة المناخية

### Approaches to Achieve Climate Justice

حنان كمال أبوسكين

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

#### المستخلص

ن تغير المناخ فى الأساس قضية تنمية فهو يهدد بتفاقم معدلات الفقر ويضر بالنمو الاقتصادى وتؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء بذات القدر. لقد كان للدول الصناعية السابق التاريخى فى التصنيع وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوى وتحمل معظم المسؤولية عن توليد الانبعاثات، فى حين تعتبر الدول النامية الأكثر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغى أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة فى التصدى لتغير المناخ وهو ما يعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة. ولا يوجد اتفاق دولى حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث (التخفيف) أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

تطرح الورقة تساؤلات حول ما المقصود بالعدالة المناخية وما أسسها النظرية؟ وهل تتحقق فقط بين الدول وبعضها أم تتسحب إلى الأشخاص، والنوع والأجيال؟، كيف تقبل البلدان المتقدمة الالتزام الأخلاقى لتحقيق العدالة المناخية؟ هل العدالة تتحقق فى وضع سياسة المناخ أم فى المخرجات؟

وتتناول المحاور التالية :

أولاً: الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ.

ثانياً: مبادئ ومقاربات العدالة المناخية

أ- تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية

ب- مقاربات نحو العدالة المناخية

**الكلمات الرئيسية:** العدالة المناخية؛ تغير المناخ؛ تحديات التنمية؛ التغيرات البيئية؛ السياسات المناخية.

## **Abstract**

Climate change is basically a development issue, as it threatens to exacerbate poverty rates and harm economic growth. Climate changes negatively affect various countries. It is not fair that all members bear the same burden. Industrialized countries have had a historical lead in industrializing and thus harm the atmosphere and bear most of the responsibility for generating emissions, while developing countries are considered the most vulnerable to the consequences of global warming and the least able to access resources and technology to adapt to the consequences of climate change. An advanced burden is greater than the poor in dealing with climate change, which is known as the principle of shared but differentiated responsibility. There is no international agreement yet on how to translate this principle into a fair and equitable distribution of benefits and burdens associated with climate change, and climate justice offers some approaches and visions on how to respond to climate change, either by reducing emissions (mitigation) or by adapting to it in an equitable manner, which requires knowledge. How to achieve climate justice.

The paper questions what is meant by climate justice and what is its theory based on? Is it achieved only between countries and some of them or does it withdraw to persons, gender and generations ?, How do developed countries accept the moral obligation to achieve climate justice? Is justice achieved in setting climate policy or in the outputs?

It deals with the following themes:

First: international agreements on climate.

Second: Climate justice principles and approaches

A- Climate change implications and introducing the concept of climate justice

B- Approaches towards climate justice

**Keywords:** Climate justice; Climate change; Development challenges; Environmental changes; Climate policies

### مقدمة

تشكل التغيرات المناخية التي يواجهها العالم اليوم تحدياً هائلاً للتنمية، وشهدت جميع القارات خلال الخمسة العقود الماضية تقلبات مناخية كبرى كانت ولا تزال موضوعاً للعديد من الدراسات حول حدوثها واستمرارها. لقد صاحب ظاهرة الاحتباس الحرارى انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية فى ظل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفائيات مما يعمل على إضعاف التنمية. وأصبحت الأرض تخضع ليس فقط للتغيرات المناخية الطبيعية ولكن أيضاً للتغيرات الناتجة عن الأنشطة البشرية بما يزعزع استقرار الأنظمة البيئية ويتسبب فى عدة كوارث طبيعية مدمرة كالأعاصير، وذوبان الجليد، واختلال معدل الهطول المطرى، والفيضانات، والانهيارات الأرضية والجفاف الحاد.... الخ [i].

لقد لعبت الثورة الصناعية القائمة على الوقود الأحفوري فى القرنين الماضيين دوراً خطيراً فى إحداث حالة من التلوث لم يسبق أن تعرض كوكب الأرض إليها. قامت هذه الثورة على عصب مهم وهو البترول والفحم والغاز وذلك كمصدر طاقة أساس للحركة أو الإضاءة أو التدفئة وعمل القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والنقل والخدمات الأخرى. وقد نتج عن تلك الأنواع غازات تعمل على حبس الحرارة وتمنع عودتها إلى الفضاء الخارجى كما يوجهها النظام الطبيعى مثل ثانى أوكسيد الكربون وهذا من أهم أسباب تغير المناخ المعروفة حالياً [ii]. وعملت تلك الغازات على رفع حرارة الكوكب درجة مئوية واحدة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، مما تسبب فى تغيرات عميقة فى النظم البشرية والطبيعية [iii].

إن تغير المناخ فى حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب أولاً : ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلى الإجمالى الأكبر والأفراد ذوى المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة فى انبعاثات غازات الدفيئة، وثانياً: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة أولئك الذين كانوا أقل مسئولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية، ثالثاً: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة فى عملية صنع القرار التى ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف [iv].

### المشكلة البحثية:

إن تغير المناخ فى الأساس قضية تنمية فهو يهدد بتفاقم معدلات الفقر ويضر بالنمو الاقتصادى وتؤثر

التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء وبالحدة نفسها. لقد كان للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي وتحمل معظم المسؤولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعتبر الدول النامية الأكثر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ وهو ما يعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة. ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث (التخفيف) أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

#### التساؤلات:

ما المقصود بالعدالة المناخية وما أسسها النظرية؟ وهل تتحقق فقط بين الدول وبعضها أم تنسحب إلى الأشخاص، والنوع والأجيال؟، كيف تقبل البلدان المتقدمة الالتزام الأخلاقي لتحقيق العدالة المناخية؟ هل العدالة تتحقق في وضع سياسة المناخ أم في المخرجات؟

#### المنهجية

تعتمد الورقة على التحليل الثانوي للأدبيات وتحليل الدراسات التي تتناول الموضوع مع مراعاة تنوع المصادر لمعالجة المحاور التالية :

أولاً: الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ.

ثانياً: مبادئ ومقاربات العدالة المناخية

تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية

مقاربات نحو العدالة المناخية

#### أولاً: الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ

كانت قمة الأرض ومؤتمر ريو Rio Earth summit لعام ١٩٩٢ أول محاولة كبرى للتصدي للشواغل البيئية العالمية، ومحاولة تصميم سياسات وتخصيص أموال لمعالجة هذه المخاوف باعتبارها تهديداً عالمياً وضم ممثلي ١٧٨ دولة وصدر عنه إعلان ريو المعروف بشأن البيئة والتنمية، ووضع جدول أعمال القرن

الحادى والعشرين. وقد نتج عنه أيضاً اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجى ١٩٩٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية، والاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك فى أعالي البحار. ومن جهتها عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ دورة استثنائية عرفت بـ "قمة الأرض +٥" لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن الحادى والعشرين وتقديم توصيات لمواصلة العمل به كما أوضحت من خلالها أن البيئة فى تدهور مستمر، وتم فى نفس العام اعتماد البروتوكول البارز المعروف ببروتوكول كيوتو للتغيرات المناخية [v].

ومع بداية الألفية الثالثة عقد قادة الدول والحكومات فنيويورك قمة الألفية والتي تمخضت عنها الأهداف الإنمائية للألفية حيث يرمى هدفها السابع إلى كفالة الاستدامة البيئية، ثم عقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب إفريقيا سنة ٢٠٠٢ وأصدرت قرارات هامة أسست للعديد من المبادئ البيئية ومن أهمها الوقاية البيئية كجزء رئيسى فى التنمية. وقد أصدرت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ تقرير بالى الذى تناول أثر التغيرات المناخية على الأمن فى أرجاء العالم؛ وأشار إلى أن عدم التحكم فى مشكلة التغيرات المناخية سيؤدى إلى غرق بعض المناطق فى العنف والصراعات والحروب وظهور وانتشار اللاجئين البيئيين [vi].

لقد حالت الانقسامات الدولية واختلاف المواقف على هامش انعقاد مؤتمر كوبنهاجن فى ٢٠٠٩ دون التوصل إلى نتائج ملموسة وملزمة فيما يخص تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديث بروتوكول كيوتو الذى حدد حصص التلوث لكل دولة. وتواصلت مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ التى عملت على وضع إجراءات وآليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو وتحديثه. وفى هذا السياق التقت الأطراف المعنية فى قمة كانكون بالمكسيك عام ٢٠١٠، ثم فى ديربان بجنوب إفريقيا سنة ٢٠١١، ثم فى قمة الدوحة ٢٠١٢، وتلتها قمة وارسو ببولندا فى ٢٠١٣، ثم قمة ليما بالبيرو سنة ٢٠١٤، ثم قمة باريس ٢٠١٥، وعلقت الآمال على الأطراف المجتمعة من أجل ضرورة الانتقال من مستوى التصريحات إلى الأفعال فيما يخص مسألة التغير المناخى الذى يتطلب إطاراً قانونياً قوياً يتضمن قواعد والتزامات واضحة [vii].

بناء على ذلك، عقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش قمة المناخ فى ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩ لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى من أجل دعم العملية المتعددة الأطراف وزيادة وتسريع العمل والطموح المناخى. وركزت القمة على القطاعات الرئيسية التى من الممكن أن تحقق الفرق الأكبر كالصناعات الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة والمدن الخضراء والطاقة والمرونة وتمويل العمل المناخى. وقدم قادة العالم تقارير عما يقومون به وما الذى يعتزمون فعله عندما يجتمعون عام ٢٠٢٠ فى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ حيث من الممكن تجديد الالتزامات وزيادتها [viii]. ومن المتوقع أن

يستمر ذلك الجهد وتعقد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فى الفترة من ٩-١٩ نوفمبر ٢٠٢٠ ، فى المملكة المتحدة[ix].

### اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢

انضمت ١٥٣ دولة فى عام ١٩٩٢ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة فى الغلاف الجوى عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان فى النظام المناخى، ودراسة ما يمكن فعله للحد من معدل الزيادات فى درجة الحرارة العالمية وتغير المناخ والتعامل مع آثار ذلك، وضعت هذه الوثيقة للقوى الصناعية وتلك فى طريق النمو مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة على أساس الانصاف[x]. ودخلت حيز التنفيذ فى مارس ١٩٩٤، وأصبح عدد الدول الاعضاء حالياً ١٩٦ دولة ( ١٩٥ دولة بالإضافة الى الاتحاد الاوربى).

وبحلول عام ١٩٩٥، أدركت البلدان أن شروط خفض من انبعاثات غازات الدفيئة فى الاتفاقية لم تكن كافية، فأطلقت البلدان مفاوضات لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ، واعتمدت بعد ذلك بعامين بروتوكول كيوتو الذى يلزم البلدان المتقدمة قانوناً بأهداف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وبدأت فترة الالتزام الأولى للبروتوكول فى عام ٢٠٠٨ وانتهت فى عام ٢٠١٢، أما الفترة الثانية فقد بدأت فى ١ يناير ٢٠١٣ وتنتهى عام ٢٠٢٠. وهناك ١٩٥ طرف فى الاتفاقية و١٩٢ طرف فى بروتوكول كيوتو. وتدعم الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كافة المؤسسات المشتركة فى المفاوضات الدولية لتغير المناخ، وتحديداً مؤتمر الأطراف (COP)، بصفته اجتماع الأطراف (CMP)، وجهات الدعم التى تقدم المشورة إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف.

### بروتوكول كيوتو

يمثل بروتوكول كيوتو الذى تم التوقيع عليه من قبل ١٩٥ دولة فى عام ١٩٩٧، ودخل حيز النفاذ عام ٢٠٠٥ بعد التصديق عليه من ١٧٥ دولة الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد رفض الكونجرس الأمريكى التصديق على بروتوكول كيوتو لأنه استثنى الصين ودول نامية أخرى من تخفيض الانبعاثات[xi]. يلزم البروتوكول الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات الأولى لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل : تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنية محددة تبدأ فى عام ٢٠٠٨ وتستمر حتى

عام ٢٠١٢ . وبلغت نسبة التخفيض المقررة في حالة الاتحاد الاوروبي ٨% أقل من مستوى عام ١٩٩٠، وفي حين بلغت هذه النسبة في حالة الولايات المتحدة و اليابان ٧%، ٦% على التوالي وتشمل غازات محده هي: ثاني اكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى ثلاث مركبات فلورية. يضاف إلى ذلك الحفاظ على الغابات من أجل امتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة، والعمل على إنتاج وتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة. أما الثانية فهي التزامات تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها منها: تمويل وتسهيل أنشطته نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة منها إلى الدول النامية والأقل نمواً، التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نمواً في " آلية التنمية النظيفة" أي مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة[xii]. وقد ضم البروتوكول آلية للمرونة تسمى " سوق أرصدة الكربون" من خلال السماح بنقل أرصدة الانبعاثات بين الفاعلين الاقتصاديين، وقد نشأ سوق الكربون الأوروبي أو نظام الاتحاد الأوروبي لتجارة الانبعاثات ويسمح للملوثين الأوروبيين الرئيسيين أي الدول الأكثر تلويثاً والشركات الخاصة بشراء حقوقهم في التلوث[xiii].

#### تفافية باريس ٢٠١٥

كانت نظرة العالم لاتفاقية باريس نظرة متفائلة مستبشرة، لأن قادة العالم قد تجاوزوا الخلافات وتمكنوا من التوصل إلى اتفاق عالمي وقع عليه ممثلو ١٩٥ دولة ودخل حيز النفاذ في نوفمبر ٢٠١٦ بعد تصديق ٥٥ دولة عليه - مسؤولة عن أكثر من ٥٥% من انبعاثات غازات الدفيئة[xiv] -، وكانت بنود اتفاق باريس تتسم بعدالة مناخية وأمن غذائي ومراعاة لمصالح الجميع، فضلاً عن نحو نصف تريليون دولار سوف تخصص لمحاربة التغير المناخي حتى العام ٢٠٢٠، وقامت بتحديد الاحترار العالمي بدرجتين بحلول عام ٢٠٥٠ والحد من انبعاثات الكربون بنسبة ٥٠٪، و ١٠٠٪ بحلول عام ٢١٠٠. ويقدر هذا النص الحد الأدنى للتمويل العالمي بمائة مليار دولار سنوياً لمجموعة ال ٧٧ وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بالإجماع من قبل الوفود المشاركة[xv]. ولا تلزم الاتفاقية أي دولة بكميات محددة من الانبعاثات لكنها تلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية" لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية بما يعكس قدرات كل دولة ومسئوليتها، وتلتزم الدول بتجديد مساهماتها كل خمس سنوات تبدأ في ٢٠٢٥ على أن تكون المساهمات أكثر طموحاً كل دورة، وأن تكون على أعلى ما يمكن تحقيقه ويتم تسجيلها في سجل عام لدى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. وفيما يتعلق بالمعلومات عن أنشطة الدول لتنفيذ الاتفاقية وسياساتها تجاه تغير المناخ وتقديم قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة، فهناك عدة أنواع من التقارير تم اعتمادها في الاتفاقية وهي: البلاغات الوطنية، والتقارير التي يتم تحديثها باستمرار كل سنتين[xvi].

جاء في الاتفاقية بوضوح أن تقليل الانبعاثات الذي تعهدت به الدول المختلفة غير كاف؛ حيث تشير

التقديرات العلمية إلى أن مستوى الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة سيصل في ٢٠٣٠ إلى ٥٥ جيجا طن (= ٥٥ مليار طن) سنوياً، رغم أنه يفترض ألا يتجاوز العالم مستوى ٤٠ جيجا طن كي يستطيع تحقيق هدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض بما لا يتجاوز درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما قبل العصر الصناعي. وقد تلقت تلك النظرة الطموحة التي صاحبت توقيع الاتفاقية انتكاسة تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن انسحاب بلاده منها لأنها في رأيه تؤدي لخسائر اقتصادية ولم ينظر لأي خلفية سياسية أو تداعيات بيئية [xvii]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر بلد باعث للكربون بعد الصين [xviii]. ويتبين أن اتفاق باريس لا يمنح المجتمعات التي تواجه التغيرات المناخية نقلة حقيقية لأن التزام الدول وبخاصة الرأسمالية الغربية التي أوصلتنا إلى حافة الخطر غير كاف وضعيف نسبياً لكن تشكل تلك الاتفاقية تحسناً هاماً في المواقف كانت معظم دول العالم قبل التوقيع عليها معفاة من العمل على تقليل الانبعاثات، لأنها مشمولة ضمن مجموعة الدول النامية لذا فإن مجرد التوصل إلى اتفاق يعد خطوة هامة في قضية التغيرات المناخية [xix].

## ثانياً: مبادئ ومقاربات العدالة المناخية

### تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية تغير المناخ أنه "يعنى تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يُلاحظ، بالإضافة إلى النقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة [xx]". ويُطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذي يطرأ على معدل حالة الطقس لمنطقة ما شاملاً معدلات الهطول المطري، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح، وتُعزى أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى عمليات ديناميكية للأرض أو قوى خارجية أو إثر النشاط الإنساني. وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بشكل كبير وسريع ، فقد نصل إلى "نقاط التحول" الرئيسية ونواجه تغير أسرع وهذا يعنى ارتفاعاً كبيراً في متوسط درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمي [xxi]. من ناحية أخرى، فإن التغير المناخي يؤثر سلبياً على الصحة لسوء التغذية والإجهاد وسهولة التعرض للمرض وانتقاله مما يهدد التنمية المستدامة.

تتفق كثير من الأدبيات على أن الأشخاص في الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة مثل الدول الأفريقية وفي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وتلك المعتمدة على السياحة مثل الدول الجزرية الصغيرة هم الأكثر عرضة للتداعيات السلبية للتغير المناخي فالاضطرابات المناخية تؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي



وارتفاع أسعار المحاصيل، أما الدول الهشة أو التي بها توترات داخلية فالضغط البيئي بسبب المناخ سيعقد من إمكانية التغلب على مشكلاتها مما يؤدي غالباً لعدم الاستقرار [xxii]. وستكون القارة الأفريقية من أكثر المناطق التي ستتضرر من التغير المناخي من خلال زيادة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر، والنقص الحاد للمياه، ومن ثم التنوع البيولوجي وزيادة التصحر رغم أنها لا تشارك إلا بنسبة أقل من ٥% من الانبعاثات الإجمالية لكن لا تملك البنى التحتية اللازمة للتكيف مع ذلك التغير، وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على غالبية الدول العربية [xxiii].

يُعتبر تغير المناخ في أغلب الأحيان أكبر تحدٍ للبشرية في القرون القادمة بالنظر إلى حجم المشكلة وتأثيراتها على حياة الإنسان فقد نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أول تقرير تقييم لها في عام ١٩٩٠، وقد أُنهت آنذاك بتضخيم الأسباب البشرية -التي هي من صنع الإنسان- وكذلك الآثار المحتملة للاحتراز العالمي، وعلى الرغم من عدم اليقين إلا أن الأساس العلمي لتغير المناخ راسخ الآن ويشير إلى أن التغيير يحدث بسرعة أكبر من التقديرات السابقة، ولم يعد بالإمكان اعتباره تهديداً بعيداً [xxiv]. وأصبحت الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات تؤثر على الهجرة بشكل مباشر وبشكل ملموس وأصبحت هذه الأحداث السبب الرئيس للهجرة القسرية وخاصة النزوح الداخلي، ومن المتوقع أن تكثف آثار تغير المناخ مثل هذه الكوارث وتسرع معدلات النزوح في العقود المقبلة. لقد زاد عدد الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات بمقدار الثلاثة أضعاف على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتعد آثارها على الضعفاء المجتمعات المحلية مدمرة لا سيما في العالم النامي. وتشير التقديرات أنه منذ عام ٢٠٠٨ تم تشريد ما يقرب من سبعة وعشرين مليون شخص سنوياً بسبب الطبيعة. أما الأحداث بطيئة الحدوث مثل الجفاف، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، التصحر والتآكل الساحلي أكثر تعقيداً وتتركز آثارها على الضعفاء، مثل الشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال وقد تكون هذه المجموعات أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية القائمة [xxv].

من ناحية أخرى، تتطلب معالجة تغير المناخ شكلاً من أشكال الاتفاق والعمل الجماعي ومن غير المرجح أن يتم التوصل إلى ذلك ما لم ينظر إليه جميع اللاعبين الرئيسيين على أنه "عادل"، فلا يمكن للشمال أن يستقر دون الالتزام الكامل من الجنوب، ولا يمكن للجنوب الالتزام بذلك إذا كان ذلك سيهدد بتقويض تدميته، وتدرك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مشكلة عدالة المناخ لكنها كانت غامضة بشأن تفاصيل كيفية معالجتها [xxvi]. أما اتفاق باريس فهو غير ملزم كما سبق التوضيح. إذن تؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء بالحدة نفسها. ولا يوجد

اتفاق دولى حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، سواء عن طريق خفض الانبعاث ويعرف بالتخفيف ويشمل الاهتمام بالنقل النظيف، وإعادة تدوير النفايات ومعالجتها، والحد من استهلاك الوقود الأحفوري وتعويضه بالطاقة المتجددة.. إلخ، أو عن طريق التكيف معه مثل تحسين إدارة المياه، وتطوير محاصيل تتحمل الملوحة والجفاف، وبناء قدرات الأسر المتضررة، ونقل السكان من المناطق المنكوبة إلى أخرى آمنة... إلخ [xxvii].

لقد استلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعدداً في الأبعاد وانتشاراً من حيث المكان، لأن تغير المناخ سيؤثر على السكان في مسافات مادية أكبر من مصادر انبعاثات الوقود الأحفوري بينما تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلي. وظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعى والدمار البيئي والهيمنة الاقتصادية عام ٢٠١٤ خلال مسيرة "مسيرة مناخ البشر" بحضور أكثر من ٣٠٠ ألف متظاهر في نيويورك، وتمت تعبئة العدالة المناخية كمفهوم وحركة من جانب نخبة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميين وقد بدأ المفهوم يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة في الغرب [xxviii] وحملت بعض المنظمات الاسم ذاته، كالعدالة المناخية الآن Climate Justice Now، ومبادرة العدالة المناخية Climate Justice Action، والشبكة الدولية للعمل المناخى International CAN، ومؤسسة العدالة البيئية Environmental Justice Foundation؛ والقاسم المشترك بينهم الاعتقاد أن كل أعضاء المجتمع الدولى لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وعليهم أداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار وهذا هو الرهان الحقيقى للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال إلى عدالة التوزيع، والمساواة بين الأجيال والدول فى المنافع والتكاليف [xxix].

إن أولئك الذين استفادوا وما زالوا يستفيدون من الانبعاثات فى شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة الثروة فى البلدان الصناعية عليهم التزام أخلاقى بتقاسم المنافع مع من يعانون اليوم من آثار تلك الانبعاثات، ومن ثم تسلط العدالة المناخية الضوء على الطرق والأساليب التى يكون بها تغير المناخ قضية أخلاقية وكيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية، وتشير إلى مبادئ المساواة الديمقراطية والمشاركة، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية وقدرتهم جميعاً على تقديم الحلول لتغير المناخ [xxx]. إن أكثر الفئات عرضةً لتغير المناخ هى أفقر مجموعات العالم، لأنها تفتقر إلى الموارد والوسائل اللازمة لمواجهة آثارها كما تختلف تأثيرات التغيرات المناخية بين النساء والرجال، حيث من المحتمل أن تتحمل النساء العبء الأكبر فى حالات الفقر، ومن ثم يمكن تعريف العدالة المناخية بشكل عام أنها: "معالجة العبء غير

المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعى إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التي تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية [xxxix].

### مقاربات نحو العدالة المناخية

تتعدد المقاربات التي يطرحها الباحثون والمنظرون بشأن الوصول لسياسات مناخية عادلة، لقد اهتم الأشخاص من جنوب الكرة الأرضية بشكل عام بتوزيع الأعباء والعدالة الإجرائية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية للوصول لاتفاق بما في ذلك نقل الموارد من الدول ذات الانبعاثات العالية إلى المنخفضة للتكفير عن الانبعاثات التاريخية الزائدة، بمعنى أنه ينبغي السماح للعديد من البلدان الأكثر فقراً بالانبعاث أكثر مع خفض أغنى البلدان لانبعاثاتها إلى مستويات آمنة وهو ما يعرف باسم "الانكماش والتقارب" وتتحمل الدول الغنية نسبياً الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. بحسب مؤشر المسؤولية والقدرة فالولايات المتحدة يجب أن تتحمل ثلث العبء العالمي للتخفيف، ويأتي الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٥,٧%، والصين بنسبة ٥,٥% (أقل بكثير من حصتها من الانبعاثات الحالية) والهند فقط ٠,٥% وفقاً لحساب الانبعاثات التاريخية [xxxii]. بينما اهتم سكان الشمال العالمي بتطوير المسار الاقتصادي الأكثر كفاءة مما يبين أن عدم المساواة العالمية تؤثر على كيفية صياغة الأفراد للمواقف حول المناخ، فأكثر ما يقلق علماء هو "تفسير القيم ما بعد المادية" والذي يفترض أن البشر لا يمكنهم البدء في التفكير حول البيئة إلا بعد أن يتم تلبية احتياجاتهم المادية وهو مدعوم بأدلة تجريبية من المسح العالمي للقيم [xxxiii]. والكثير من أطروحات العدالة المناخية مستمدة إلى حد كبير من الرؤى التفسيرية المناهضة للعولمة، وتسهم في الوقت نفس في إعادة تشكيلها. وذلك على النحو التالي:

### عدالة سياسات التكيف

إن التكيف الفعال في الوقت الراهن أمر ملح، ويمكن أن يقلل بشكل كبير من تكلفة الأضرار المستقبلية خاصة في الدول النامية لأنها الأقل قدرة. ويتطلب التكيف العادل أربعة مبادئ أساسية: هي تجنب التغير الخطير في المناخ، والتطلع لحمل المسؤولية، إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، والمساواة للجميع. تلزم (المادة ٤) من اتفاقية الأمم المتحدة الأطراف بالتعاون في التخطيط للتكيف ودمج اعتبارات تغير المناخ في سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة، ومطلوب من البلدان المتقدمة مساعدة الفئات الضعيفة بشكل خاص البلدان النامية في التكيف والمشاركة بالتمويل والتكنولوجيا. ولا تولى اتفاقية الأمم المتحدة اهتماماً كافياً بمفهوم الضعف وحساسية الفئات الضعيفة تجاه آثار تغير المناخ

وقدرتها على التكيف رغم أنه أمر أساسى لفكرة العدالة المناخية. وتظل المشاركة والتمثيل من القضايا المتنازع عليها فى مناقشة تغير المناخ حتى فى الاتفاقيات الدولية لا تتمتع البلدان النامية بنفس مستويات المشاركة الفعالة للبلدان المتقدمة.

المفارقة أنه بينما يحدث تغير المناخ عالمياً يكون التكيف محلياً والمطلوب هو مساحة سياسية تسمح بالابتكارات على المستوى المحلى للحفاظ على مبادئ الإنصاف والعدالة [xxxiv]. وهناك حاجة إلى الترابط بين سياسات تغير المناخ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً مثل تعليم الفتيات وتمكين المرأة والشباب وهذا التكامل إحدى السمات المميزة للعدالة المناخية. إن تحميل الحكومات المحلية مسؤولية العدالة والتكيف المستدام دون تعزيز قدراتها المالية والتقنية يعزز فقط الاختلافات بينها فى قدرتها على التكيف ومن الضرورى الحصول على الموارد، إلى جانب المشاركة الهادفة للمهمشين والمجموعات الضعيفة فى القرارات التى تؤثر بشكل مباشر على سبل عيشهم وذلك لضمان عدم تفاقم عدم المساواة والظلم.

تتمثل المشكلة فى أن العديد من البلدان النامية لم تحدد بعد أولوياتها فى التكيف مع تغير المناخ، وحتى تلك التى حددت الأولويات فإنها تطبق نهج واحد للجميع دون مراعاة للاختلافات بين الجماعات أو المناطق المتضررة. ويمكن الاستشهاد بمثال من زنجبار، وتتنانيا ، حيث كانت التدخلات من أعلى إلى أسفل لم تقم بزيادة المشاركة أو العدالة ، ولا الاستخدام المستدام للموارد وقامت الحكومة بتوزيع المعدات والمشاريع البديلة المدرة للدخل مما خلق الصراع والظلم داخل القرى وفيما بينها بسبب عدم كفاية الموارد والتى لم تستهدف المحتاجين فعلياً. مما يدل على أن المشاركة الفعالة من قبل جميع الجهات المحلية أمر لا بد منه لخلق مقايضات عادلة [xxxv].

جدير بالذكر أن بعض الدول المتقدمة أيضاً قد تخفق فى التكيف مثل الأمريكيين الأفارقة فى الولايات المتحدة وكثير منهم يواجه الظلم المناخى فقد ارتفع مستوى سطح البحر على الشاطئ الشرقى لخليج تشيسابيك فى ولاية ماريلاند عام ١٩٩١ وتكرر حدوث الفيضان مرة أخرى فى السنوات الأخيرة، وتعرضت العديد من المجتمعات الساحلية الشرقية الأخرى لخطر الغمر والترحيل بسبب فقدان الأرض، وكانت تعاني من العنصرية التاريخية. لقد واجه السكان صعوبات لعدة أسباب: ضعف التخطيط على المستوى المحلى، ونقص الشفافية والمعلومات وكثير من السكان لم يتم إخبارهم بقدم العاصفة وخطط الإخلاء، والنقص النسبى فى تمثيل المجتمعات الأمريكية الإفريقية فى كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ومحدودية رأس المال الاجتماعى الذى يتكون من السمات الاجتماعية مثل الثقة والشبكات والقيادة

والمشاركة ويلعب دورًا مهمًا في التعافى بعد الكوارث [xxxvi]. يعتبر التمكين عنصراً رئيسياً لخلق المساواة في صنع القرار ومع ذلك يجب أن يقترن بمفاهيم العدالة الإجرائية ومعالجة عدم المساواة في التوزيع على جميع المستويات.

### تجارة الكربون

تعدّ تجارة الانبعاثات إحدى الوسائل المهمة التي لجأت إليها العديد من الدول لتلبية الالتزامات المحددة ببروتوكول كيوتو لتقليل الانبعاثات الضارة، في محاولة لتخفيف وخفض خطر التغير المناخي في ظل مبدأ "الملوث يدفع والمستفيد يدفع" [xxxvii]. وتنقسم هذه التجارة إلى عدة أنواع، أوسعها على الإطلاق هو تجارة الانبعاثات الكربونية التي تستهدف ثاني أكسيد الكربون. ويمكن لكل دولة أو مؤسسة لها أنشطة تزيد من التلوث أن تشتري حق إنتاج انبعاثات ضارة من الكربون أكثر من الحدود المسموح بها من الدول والمؤسسات التي تنتج انبعاثات أقل من تلك الحدود. مما يشجع جميع المتعاملين على تغيير أنماط إنتاجهم، وتطوير تكنولوجيات جديدة لتقليل الانبعاثات وقد نتج عن ذلك إنشاء "بورصة" للكربون تحافظ على الحدود القصوى للتلوث على مستوى العالم وتم العمل بالفعل بسياسات تجارة الانبعاثات في عدة دول، منها: دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين [xxxviii].

تقوم تجارة الكربون على طرفين أساسيين الأول: البائع والذي يكون من الدول أو المصانع والشركات ذات الانبعاث الكربوني المنخفض أو قد يكون من الدول النامية، والثاني: المشتري وهو صاحب الانبعاثات المتزايدة، أما السلعة وهي الكربون يخضع سعرها للعرض والطلب فقد يكون سعر الطن الواحد ٢٠ دولار وقد يرتفع إلى ٥٠ دولار في اليوم التالي فهو غير ثابت [xxxix].

وما يمكن الإشارة إليه أن الدول قد اختلفت حول آلية الاتجار في وحدات خفض الانبعاثات، فالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا تشجع اعتماد آلية الاتجار في وحدات خفض الانبعاثات ولا تستثنى أى طرف من المشاركة. أما موقف الاتحاد الأوروبي فيرفض مشاركة الدول النامية في هذه الآلية لأن نسبة انبعاثاتها قليلة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وما تزال في إطار التنمية، أما موقف الدول النامية فقد اشترطت أن تكون مشاركتها في هذه الآلية بصفة طوعية وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف [xl].

تعتبر تجارة الكربون طريقة ناجحة للحد من الانبعاث الكربوني إذا ماتم إتباع سياسات متناسقة في تسعير الكربون وفرض الضرائب، وزيادة الجهود الدولية في مجال المشاريع النظيفة وتسهيل تطبيقها [xli]. في المقابل، ثمة تخوف من تحول تجارة الكربون إلى مصدر للربح بدلاً من أداة لتحسين المناخ بعد وقوعها في

قبضة الشركات الكبرى وهى موضع شك فى مسار العلاقة بين مصالحها الاقتصادية وحماية البيئة[xlii] علاوة على الصعوبة البالغة فى تقدير قيمة الكربون، وأنها تخلق ملكية حق التلويث وتعد من الناحية العملية خصخصة للهواء وهى مشكلة أخلاقية نظراً للفروق الكبيرة فى الثروة بين الشمال والجنوب، وأن الرباح الحقيقى هو الوسطاء والمضاربون والممولون الذين ربحوا ملايين الدولارات من بيع اعتمادات خفض الانبعاثات[xliii].

### قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات للمواطنين

إن الدولة لديها أهمية كبيرة فى تشكيل التوقعات حول المستويات المستقبلية للانبعاثات المسموح بها وطرق الحياة النموذجية من خلال وضع حوافز لتغيير سلوك المواطنين وأن يخططوا حياتهم على هذا الأساس، يمكن للدولة إنشاء أنظمة نقل عام مستدام وعليها أن تحدد الحد الأعلى للانبعاثات الشخصية المسموح بها وبالتالي يؤثر ذلك بشكل أكبر على توقعات الأفراد وإدارة نمط حياتهم بطريقة تأخذ المناخ فى الاعتبار. فى هذه الحالة تستخدم الدولة سلطتها الشرعية لفرض قيود على الانبعاثات الشخصية مثل تخصيص حصص الكربون للأفراد بحيث يحصل كل فرد على مخصصات كافية من الانبعاثات لتحقيق مستوى ما من تلبية الاحتياجات الأساسية ومن يريد أكثر يمكنه الشراء[xliv]، وإكراه المواطنين على هذا النمط لا يمس العدالة لأن حكم الشخص على السلطة يكون بناء على تقييم شامل كما أنه يختلف من مواطن لآخر ومن قضية لأخرى. وهنا يطرح المنظرون تساؤل ما الذى يجعلنا نفكر أن سلوك معين غير عادل؟ بعبارة أخرى لماذا رأى البعض أن القيود على الانبعاثات غير عادلة؟ الإجابة أولاً أن حكم الأشخاص على العدالة هو توقع يتفق أو يختلف وفق خلفياتهم عن البنية العادلة، وثانياً هو محتوى أو مضمون هذا الإجراء وما يحمله من قيم. ولا يوجد تعريف واضح وحاسم لما تتطلبه العدالة فيما يتعلق بتغيير المناخ بشكل عام والانبعاثات الشخصية على وجه الخصوص [xlv].

فى المقابل، يرفض علماء آخرون مثل جون بروم هذه المعاملة المتناظرة لتقاسم الأعباء المتعلقة بالمناخ على مستوى الأفراد. فهو يميز بين الأخلاق العامة التى يجب أن توجه السياسة الحكومية والأخلاق الخاصة التى يجب أن توجه الأعمال الفردية، ومن ثم يجب تطبيق مبادئ عدالة مختلفة فى كل حالة بدلاً من تطبيق تحليلات مماثلة لأن الأفراد لديهم "واجب العدالة بعدم الإضرار بالمناخ، وليس هدف تحسين العالم". ومن الأفضل أن يقوم الأفراد بجهود التخفيف طوعياً بدلاً من العمل الملزم أو الجماعى[xlvi].

### مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية

يتميز الخطاب السائد حول العدالة المناخية بأنه يركز على الدولة وثمة مقاربة أخرى أن تكون مسؤوليات

التخفيف داخل الدول بدلاً من بينهما سواء الشركات، أو الأفراد، ومن ثم صياغة القضية باعتبارها مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية. ويجادل هاريس (Harris) بأن التكاليف العالمية للتكيف مع تغير المناخ يجب ألا يتم تقاسمها بين الدول ولكن يجب إعادة توزيعها بين الأغنياء فى العالم القادرين على المساهمة، والفقراء الأكثر تضرراً وأقل قدرة على المساهمة. على سبيل المثال فمتوسط انبعاثات الهند أقل من طنين للفرد ، بينما أفقر الناس فى البلاد ينبعثون أقل من ذلك بكثير، فى حين أن عددًا كبيرًا من العائلات الثرية والطبقة المتوسطة لديها أنماط استهلاك وانبعاثات مماثلة لتلك فى البلدان المتقدمة[xlvii]. وفقاً لهذا المنطق، تلعب الدولة دورًا مهمًا باعتبارها "وسيطًا" حيث تتدفق الأموال بشكل أساسى من القادرين إلى الضعفاء عبر الحدود. ولا يزال من الصعب تصور ما هو شكل العدالة المناخية التى قد تنطبق على الفاعلين من غير الدول بدون الرجوع إلى الدول التى يقيمون فيها والتى تقع فيها مسؤولياتهم وربما يعد ذلك غير مرجح أو على أقل تقدير غير عملى فى المفاوضات لأن الدول ستفرض تدفق أموال مواطنيها للخارج[xlviii].

### دور القطاع الخاص

من أبرز المناقشات التى تثير الخلاف موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتترى الأوساط الليبرالية أن القطاع الخاص يؤدي دوراً حيوياً فى تمويل برامج ومشاريع المناخ، بينما تعتقد الأوساط المعارضة لليبرالية أن تلك الشراكة تغلب مصالح القطاع الخاص على حساب متطلبات المجتمع فى حماية الموارد ؛ فالموارد الطبيعية ليست موارد اقتصادية فحسب بل هى موارد مجتمعية لا تخضع لآليات العرض والطلب[xlix]. وثمة انتقاد للنظام الرأسمالى وآليات السوق لأنها لا تضع الأضرار البيئية فى الاعتبار وينظر إليها أنها آثار خارجية أى خارجة عن حسابات السوق[١].

فى هذا الإطار، يظهر مفهوم "العيش الجيد" الذى يعكس المخاوف المناخية ويهدف لفتح الطريق نحو نموذج جديد ومقاربة جديدة للطبيعة، ويأتى فى مقابل مفهوم "العيش الأفضل" بمعنى التراكم المادى الذى يمثل منطق النظام الرأسمالى لأنه مفهوم يعكس تلاقى الأزمات التى نمر بها، وقد عانينا من أزمة الحداثة الغربية التى أدت إلى فقدان التوازن بين البشر والطبيعة. وفقاً لها المنطق حتى يعيش عدد قليل من الناس على نحو أفضل فإن الغالبية العظمى من سكان العالم محكوم عليهم بالعيش بشكل سئ من أجل تلبية احتياجاتهم من المواد الخام والعمالة الرخيصة أكثر، وبالتالي فإن "العيش الجيد" يدعو إلى إنهاء التراكم من أجل التراكم والزيادة فى الثروة المادية والاستهلاك اللامتناهى للسلع والخدمات ويجب علينا اجراء تغييرات

عميقة والبحث عن توازن جديد والخروج من أيديولوجية الفردانية التي لا يستفيد منها سوى عدد قليل من الناس، فلا ينبغي أن يكون محرك المجتمع هو منطق السوق وتسليع العالم ولكن تحسين نوعية الحياة والتضامن والمساواة وتلبية احتياجات الناس "الكافية" والدفاع عن التنوع الجماعي والثقافي، والحفاظ على الأرض- الأم. لذلك نحن بصدد بناء فكر منهجي يعتمد مقارنة جديدة للطبيعة تختلف عن العقلانية الحديثة التي اتبعتها الغرب [ii].

### عدالة المدخلات

تتحقق العدالة في وضع سياسة المناخ أو المدخلات وليس في المخرجات المعنية بتقييم النتائج أو الآثار العملية، وتنادى تلك المقاربة بمشاركة أكثر وضوحاً من جانب أطراف البلدان النامية مما يعزز الاتفاق على نتائج أكثر عدلاً، من خلال زيادة الثقة بين الأطراف اللازمة للاضطلاع بجهود التخفيف وتعزيز التفاهم لاتخاذ إجراءات تعاونية متبادلة المنفعة في صياغة رؤية محددة للعدالة.

لقد حظت الأبعاد الإجرائية للعدالة أو مدخلات السياسة باهتمام أقل نسبياً من جانب العلماء، وحالياً تتطلب اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) من كل فريق عامل أن يشترك في رئاسته العلماء من البلدان المتقدمة والنامية وذلك لتحقيق عدالة في المدخلات من خلال تعزيز الفهم المتبادل. وتمثل برامج تعويض الكربون أيضاً مثل إعادة زرع الغابات أحد أشكال تحقيق عدالة المدخلات شريطة ألا تكون على حساب السكان الأصليين ونقلهم من أراضيهم ليتمكن أصحاب مشاريع الكربون من تحويل مزارع الأشجار إلى أرصدة كربون [iii].

### حقوق الأجيال

لقد ألهمت غريتا ثونبرغ وغيرها من نشطاء المناخ الكثير من النشء والشباب حول العالم للمشاركة في الإضرابات المدرسية في أكثر من ١٥٠ دولة -حتى عام ٢٠١٩- وحظيت باهتمام واسع النطاق من الجمهور ووسائل الإعلام وتلقوا التشجيع من الأكاديميين والمعلمين وبعض السياسيين وأعاد ذلك تنشيط خطاب الأجيال بشأن رؤيتهم للعدالة في مكافحة تغير المناخ [iiii]. تتأسس شرعية نظرية الإنصاف بين الأجيال بحسب إديث براون ويس (Edith Brown Weiss) على قواعد القانون الدولي، وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تم الاعتراف بتوريث أو انتقال الكرامة والمساواة والحق في الأسرة الإنسانية الواحدة كقاعدة أساسية هدفها إرساء الحرية والعدالة والسلام في العالم أجمع. ويركز هذا المنظور على ثلاثة اعتبارات أولاً: تشجيع الإنصاف ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالي باستغلال الموارد وحرمان الأجيال



المقبلة منها، ولا يتم فرض قيوداً غير معقولة على الجيل الحالي لمواجهة الحاجات المستقبلية غير المحددة؛ وثانياً، يجب ألا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بتفضيلات الأجيال المقبلة بل من واجبنا أن نمح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاماً مع قيمها، وثالثاً الاعتراف باختلاف التقاليد الثقافية، وأهمية البحث عن المبادئ التي تجتذب الجميع [liv].

تركز المقاربة الجيلية على ما نحن مدينون به تجاه الأجيال القادمة والحالية الأصغر سناً، ويمنع نقص التمويل الشباب من الاستفادة من الفرص المتاحة على سبيل المثال يقوم المتطوعون بتمويل مشاريعهم ذاتياً ، على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي عملية حكومية دولية فقد شارك بها مجموعات من الشباب وأظهر تحليل الوثائق المنتجة من الشباب المشاركين في مؤتمرات الأطراف - التي انبثقت عن الاتفاقية- في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ خوفهم من أن يؤثر تغير المناخ على مستقبلهم، وأنهم الأكثر عرضة لتلك الآثار على مدى حياتهم، وعلى هذا الأساس طالبوا بالعدالة التوزيعية، والاهتمام بحقوق الفئات الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء، وأجيال المستقبل، ثمة نجاح قد تحقق وهو إدراج المساواة بين الأجيال في ديباجة اتفاق باريس لكن انتقدوا محدودية تأثيرهم مقارنة بأصحاب المصالح والحكومات القوية التي تسعى إلى وضع تغير المناخ كمشروع مستقبلي بدلاً من سوء التوزيع التاريخي الذي يكرسه التمييز والرأسمالية لتجنب مناقشة مسؤوليتها عن ذلك [Iv].

### المنظور النسوي

يسعى لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية وعلاقات القوة في السياق الخاص وتمكين النساء الواقعات تحت السلطة الأبوية وهو ما يعرف بالايكولوجيا السياسية النسوية، فمشروع التنوير لم يمتد على قدم المساواة لجميع البشرية - فقد حدث استبعاد حسب الطبقة، والجنس، والعرق، والتحكم في الموارد ويمكن أن تتقاطع تلك العوامل معاً. والنساء هن أكثر الضحايا لتغير المناخ خاصة في الدول النامية بسبب عدم المساواة التي يتحملونها في علاقات القوة الاجتماعية [Ivi]. تعتمد حياة المرأة بشكل مباشر على البيئة الطبيعية في البلدان الفقيرة والنامية فهي من يتحمل المسؤولية الرئيسية لتزويد المنزل بالماء والحطب للطهي و التدفئة بالإضافة إلى المشاركة في الزراعة ويتنوع الضرر الذي يصيبهن من تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا سيما في المناطق الريفية وبين المسنات مثل التشرد، وانعدام الأمن الغذائي، اعتلال الصحة أو الوفاة .. إلخ وذلك لعدة أسباب منها: الاختلاف بين قدرة الرجل والمرأة على التأثر بتغير المناخ، عدم انقاف للسباحة، عدم استطاعتهم الخروج بمفردهن من المنزل وترك الأطفال، احتمالية المعاناة من التهميش على أساس النوع،

انخفاض دخلهن وضعف المهارات والقدرات. من جانب آخر، تزداد مسؤوليات المرأة و أعبائها عند وجود عوائق تحول دون الحصول على المتطلبات الأساسية من الغذاء والماء والوقود حيث تؤدي موجات الجفاف وإزالة الغابات وسقوط الأمطار المتقطع إلى ضرورة أن تبذل المرأة جهد أكبر لتوفير سبل العيش علاوة على تزايد احتمالات تعرضهن للعنف والتسرب من التعليم وخلال الكوارث الطبيعية وأثناء الهجرة [lvii].

### حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة

يجب أن تعتمد العدالة المناخية نهجاً ثابتاً قائماً على حقوق الإنسان خاصة الفئات الضعيفة، كالفقراء والنساء والأشخاص الملونين في جميع أنحاء العالم التي تتضرر من الآثار المناخية مثل الأمريكيون الأفارقة سكان نيو أورليانز في أعقاب إعصار كاترينا. هذه الفوارق الطبقيّة والعرقية في المناخ والآثار السلبية للتغيير موجودة داخل البلدان وفيما بينها. فقد خلص عدد كبير من الأبحاث إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ ستؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية بسبب محدودية الآليات المالية والمؤسسية، وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفقر، إلى جانب الانتقال إلى شبكات الأمان، في أفريقيا مثلاً يمكن أن تتخفف محاصيل الزراعة المعتمدة على الأمطار بنسبة ٥٠٪ على الأقل [lviii].

يتم حماية تلك الفئات من خلال أولاً: تحديد حقوق الإنسان بدقة لمن يتأثر وكيف، فضلاً عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتوفير الإنصاف لهؤلاء الأشخاص، ثانياً: يكون صنع السياسات المتعلقة بقضايا العدالة المناخية أكثر استدامة وعدالة فقط إذا كان السكان المتضررون والفئات الضعيفة تتوفر لهم إمكانية عرض آرائهم حول القرارات التي يتعين اتخاذها بطريقة حقيقية وديمقراطية. وهذا يعني أنه لا يمكن تحقيق العدالة المناخية إلا إذا كانت حقوق الإنسان مضمونة وفق المعايير العالمية لكل من يتأثر بأي شكل من الأشكال بتغير المناخ ويتم احترامها [lix].

### حماية الثقافات المحلية

يغفل التركيز فقط على الأضرار التي تلحق بالمتلكات بسبب تغير المناخ جزء مهم هو الثقافة؛ فبعض الناس يتخوفون من أن تغير المناخ سيحرم أعضاء بعض الفئات الاجتماعية من فرصة الاندماج في مجتمعاتها التي نشأت فيها نتيجة التغيرات المناخية وفي العديد من المواقف ستضطر ثقافات بأكملها إلى الانتقال لمناطق أخرى من أجل البقاء وقد يخنق بعضها كلياً مثل الجماعات التي تعيش في الجزر

### المعرضة للغرق [IX].

يلاحظ غياب الضمانات لحقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمحلية المجتمعات المقيمة بالقرب من الغابات ولم تتناولها اتفاقيات المناخ. إن إدماج أصحاب الشأن من المواطنين والمجتمعات المحلية فى سياسات المناخ يخدم ضرورات العدالة مباشرة عن طريق أخذ مصالح ووجهات نظر المتضررين على محمل الجد. وعندما يشعر المواطنون بأن مخاوفهم قد تم تناولها والسعى لحلها سيكون لديهم ثقة ودعم لقرارات الحكومة. فأحد أهم مرتكزات العدالة المناخية وفق ذلك الاقتراب هو حلول تضمن سيادة السكان المحليين الأصليين على مواردهم وتملكهم الفعلى للقرار السياسى وتحكمهم فى مصيرهم [Ixi].

### الاقتراب الجزائى

يهتم بالضرر الذى لحق بالنظام البيئى أو تدميره إلى حد أن التمتع بجزء من تلك البيئة سينخفض إلى حد كبير فتغير المناخ إلى جانب النمو السكانى والدمار الواسع النطاق للأنظمة البيئية الطبيعية تؤدى لتغيرات لا رجعة فيها، ومن ثم هناك حاجة إلى مجموعة من الآليات الفورية والفعالة لحماية حقوق الأجيال القادمة، ولكن أيضاً حقوق الطبيعة نفسها ضد الإبادة الجماعية مما يتطلب توقيع الجزاء والعقوبات وحتى الآن لم تتم إدانة أى طرف بمخالفة جريمة الحرب البيئية. والمبدأ أنه لا توجد عقوبة بدون قانون وثمة العديد من التفسيرات لهذا المبدأ فى القانون الدولى للبيئة لكن الصعوبات العملية وعدم وجود محكمة للبيئة يحول دون التطبيق، وبينما أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدماً فى معالجة جرائم ضد البيئة لا يزال هناك فراغ داخل القانون الدولى ويؤثر على قدرة السلطات القضائية المحلية لمواجهة المشاكل الخطيرة لتغير المناخ [Ixi].

### استخلاصات ختامية

يفرض تغير المناخ تحديات أساسية على النظام البيئى من حيث انعدام الأمن الغذائى، والتدهور البيئى، والتنازع على الموارد الطبيعية يجب أن يكون ٢٠٢٠ عام الاهتمام بالعدالة المناخية كما كان ٢٠١٩ هو العام الذى احتلت فيه أزمة المناخ مكان الصدارة وحصلت حركة المناخ على القوة. وستدرج القضية على جدول مؤتمرات وأنشطة أعمال السياسة الدولية ليس بوصفها قضية سياسية مستقلة إنما نتيجة لتغير المناخ [Ixi]. ولا يمكن إغفال واقع القوة والمصالح العالمية لكن مازال النضال لاتخاذ سياسات مناخية أكثر عدالة قائماً، ورغم تعدد المقاربات فإن العدالة لا تتحقق فقط بتوزيع الأعباء ولكن أيضاً فى الاعتراف بمصالح المهمشين والمواطنين المحليين ومشاركتهم فى صياغة السياسات. ويعتبر التوصل لرؤية متفق عليها ضرورة لتجنب تزايد أعداد مهاجرى ولاجئى المناخ، فقد أشارت عدة دراسات إلى الارتباط بين تغير

## المناخ والهجرة.

ويظل تحقيق العدالة المناخية رهناً بإرادات الدول فمن الصعب على أى حكومة اتخاذ سياسات من شأنها تقويض تنافسية قطاع ما مهم لاقتصادها وإن كان على حساب المناخ والبيئة. على سبيل المثال تعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول انكاراً لظاهرة تغير المناخ بل ومعارضة لها، فقد رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو من منطلق أنها تفرق بين الدول الصناعية وغير الصناعية مستندة فى ذلك إلى النظرية الليبرالية التى تحمل المسؤولية لجميع الدول فى العالم بغض النظر عن كونها صناعية أم لا. وقد اعتبر بعض أعضاء مجلس الشيوخ حديثاً أن الظاهرة لا تعدو كونها خدعة كبرى، والدور الذى يلعبه النشاط البشرى فى هذه القضية ما زال مجهولاً يفسر ذلك الموقف جماعات الضغط فى صناعة وتجارة الوقود الأحفورى وقادة المؤسسات الصناعية الكبرى، والمحافظون، خصوصاً فى مؤسسات ومراكز الفكر اليميني [ixiv].

لقد أثار انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ والذى يترتب عليه ارتفاع درجات الحرارة العالمية بواقع ٠.٣ درجة بحلول نهاية القرن وفقاً لتقديرات منظمة الأرصاد العالمية تساؤلات بشأن إمكانية تحقيق العدالة المناخية خاصة أن الولايات المتحدة تعد من أهم المساهمين فى الحد من تلك الأزمة. يرى الرئيس ترامب أن اتفاقية باريس مخادعة خانقة للاقتصاد الأمريكى وغير عادلة تماماً. وهو متصل واضح من المساهمة فى التصدى للتغير المناخى من جانب آخر يبدو أن شعار "أميركا أولاً" يقوض الالتزام بأى معاهدة أو اتفاق.

فى المقابل، تعهدت الصين وأوروبا بتوحيد جهودهما لإتقاذ كوكب الأرض [xv]. أما الصين فتعتمد بشكل عام فى مفاوضات المناخ الدولية موقفاً إحصائياً بشأن تغير المناخ ، لا سيما التأكيد على حقها السيادة فى التنمية الاقتصادية وأن الانبعاثات التاريخية للدولة الصينية كانت منخفضة وتم التأكيد على وجهة النظر هذه فى عام ٢٠١٠ من قبل يو تشينغتاى الممثل الخاص للصين لمفاوضات تغير المناخ وصرح: "لا يمكن للصين أن تلتزم بأكثر مما تتطلبه مسؤوليتها التاريخية وخلال المفاوضات يجب أن تضع مصالحها الوطنية أولاً" ويقدر ما تعترف نظريات العدالة المناخية بعدالة هذا الموقف المبدئى الذى اتخذته الصين لكن هناك عدم توافق بين المسؤولية التاريخية والانبعاثات الحالية فلا يمكن للعالم معالجة تغير المناخ بشكل فعال دون المزيد من الإجراءات من الصين مما يبين مدى الصعوبة.

فى كل الأحوال، لن تكون الدول الصناعية الكبرى الراعى الأنسب لتحقيق مصالح الدول النامية التى تعد سوقاً رائجاً لمنتجات الدول الصناعية ومخزناً إستراتيجياً للمواد الأولية التى تعتمد عليها الصناعات فى الدول المتقدمة لذا تبذل الدول الكبرى جهوداً كبيرة لإبقاء الوضع الراهن [xvi]. من جانب آخر، ترى الدول المنتجة

للنفط في العالم أن الانتقال إلى الطاقات المتجددة والاقتصاد العالمي "الأخضر" غير عادل لمواطنيها الذين يعتمدون في معيشتهم على عائدات النفط وبالتالي طالبوا بتعويضهم عن خسائرهم وهذا أيضاً جزء من خطاب العدالة المناخية، ومن الواضح أن العدالة المناخية هي مفهوم متنازع عليه بطبيعته.

### التوصيات

- النظر إلى ما هو أبعد من الدولة وتجاه منظور عالمي للعدالة المناخية.
- الحث على الوفاء بالالتزامات القانونية لمكافحة تغير المناخ.
- الاعتراف بتغير المناخ كجريمة ضد السلام .
- تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في قضية العدالة المناخية وحماية أولئك الذين شردوا من آثار تغير المناخ.
- تعزيز التعددية في إدارة المناخ من حيث المستويات وتضمين أصحاب المصلحة [xvii].
- عقد الشراكة المناخية: وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول النامية والدول المتقدمة لنقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات في مجال إدارة المخاطر المناخية وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيف مع التغيرات المناخية وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة وإنجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها [xviii].
- تقوم الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية مناخياً ودعم المزارعين وتمكينهم من استخدام الممارسات المستدامة لإدارة الأراض.
- التوسع في استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، المائية، طاقة الرياح.
- تأسيس أنظمة الإنذار المبكر ورصد المناخ.
- تشكل التغيرات المناخية التي يواجهها العالم اليوم تحدياً هائلاً للتنمية، وشهدت جميع القارات خلال الخمسة العقود الماضية تقلبات مناخية كبرى كانت ولا تزال موضوعاً للعديد من الدراسات حول حدوثها واستمرارها. لقد صاحب ظاهرة الاحتباس الحراري انعكاسات طالت مختلف المجالات والأبعاد الإنسانية في ظل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفايات مما يعمل على إضعاف التنمية. وأصبحت الأرض تخضع ليس فقط للتغيرات المناخية الطبيعية ولكن أيضاً للتغيرات الناتجة عن الأنشطة البشرية بما يزعزع استقرار الأنظمة البيئية ويتسبب في عدة كوارث طبيعية مدمرة كالأعاصير، وذوبان الجليد، واختلال معدل الهطول المطري، والفيضانات، والانهيarts الأرضية والجفاف الحاد....[i]

لقد لعبت الثورة الصناعية القائمة على الوقود الأحفوري في القرنين الماضيين دورًا خطيرًا في إحداث حالة من التلوث لم يسبق أن تعرض كوكب الأرض إليها. قامت هذه الثورة على عصب مهم وهو البترول والفحم والغاز وذلك كمصدر طاقة أساس للحركة أو الإضاءة أو التدفئة وعمل القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والنقل والخدمات الأخرى. وقد نتج عن تلك الأنواع غازات تعمل على حبس الحرارة وتمنع عودتها إلى الفضاء الخارجي كما يوجهها النظام الطبيعي مثل ثاني أكسيد الكربون وهذا من أهم أسباب تغير المناخ المعروفة حالياً [ii]. وعملت تلك الغازات على رفع حرارة الكوكب درجة مئوية واحدة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، مما تسبب في تغيرات عميقة في النظم البشرية والطبيعية [iii].

إن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب أولاً : ليس كل شخص مسئول بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوي المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة، وثانياً: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة أولئك الذين كانوا أقل مسؤولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية، ثالثاً: ليس كل شخص على قدم المساواة لتمكينه من المشاركة في عملية صنع القرار التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف [iv].

### المشكلة البحثية:

إن تغير المناخ في الأساس قضية تنمية فهو يهدد بتفاقم معدلات الفقر ويضر بالنمو الاقتصادي وتؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء وبالحدة نفسها. لقد كان للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع وبالتالي الإضرار بالغلغاف الجوي وتتحمل معظم المسؤولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعتبر الدول النامية الأكثر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقرة في التصدي لتغير المناخ وهو ما يعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة. ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث (التخفيف) أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

### التساؤلات:

ما المقصود بالعدالة المناخية وما أسسها النظرية؟ وهل تتحقق فقط بين الدول وبعضها أم تنسحب إلى الأشخاص، والنوع والأجيال؟، كيف تقبل البلدان المتقدمة الالتزام الأخلاقي لتحقيق العدالة المناخية؟ هل العدالة تتحقق في وضع سياسة المناخ أم في المخرجات؟

### المنهجية

تعتمد الورقة على التحليل الثانوي للأدبيات وتحليل الدراسات التي تتناول الموضوع مع مراعاة تنوع المصادر لمعالجة المحاور التالية :

أولاً: الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ.

ثانياً: مبادئ ومقاربات العدالة المناخية

تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية

مقاربات نحو العدالة المناخية

### أولاً: الاتفاقيات الدولية بشأن المناخ

كانت قمة الأرض ومؤتمر ريو Rio Earth summit لعام ١٩٩٢ أول محاولة كبرى للتصدي للشواغل البيئية العالمية، ومحاولة تصميم سياسات وتخصيص أموال لمعالجة هذه المخاوف باعتبارها تهديداً عالمياً وضم ممثلي ١٧٨ دولة وصدر عنه إعلان ريو المعروف بشأن البيئة والتنمية، ووضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وقد نتج عنه أيضاً اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ١٩٩٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية الإطارية الخاصة بالتغيرات المناخية، والاتفاقية الخاصة بصيد الأسماك في أعالي البحار. ومن جهتها عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ دورة استثنائية عرفت بـ "قمة الأرض +٥" لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وتقديم توصيات لمواصلة العمل به كما أوضحت من خلالها أن البيئة في تدهور مستمر، وتم في نفس العام اعتماد البروتوكول البارز المعروف ببروتوكول كيوتو للتغيرات المناخية [٧].

ومع بداية الألفية الثالثة عقد قادة الدول والحكومات في نيويورك قمة الألفية والتي تمخضت عنها الأهداف الإنمائية للألفية حيث يرمى هدفها السابع إلى كفالة الاستدامة البيئية، ثم عقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة بجنوب إفريقيا سنة ٢٠٠٢ وأصدرت قرارات هامة أسست للعديد من المبادئ البيئية ومن أهمها الوقاية البيئية كجزء رئيسي في التنمية. وقد أصدرت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٧ تقرير بالي الذي تناول أثر التغيرات المناخية على الأمن في أرجاء العالم؛ وأشار إلى أن عدم التحكم في مشكلة التغيرات المناخية

سيؤدي إلى غرق بعض المناطق في العنف والصراعات والحروب وظهور وانتشار اللاجئين البيئيين [vi].  
 لقد حالت الانقسامات الدولية واختلاف المواقف على هامش انعقاد مؤتمر كوبنهاجن في ٢٠٠٩ دون  
 التوصل إلى نتائج ملموسة وملزمة فيما يخص تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديث بروتوكول كيوتو  
 الذي حدد حصص التلوث لكل دولة. وتواصلت مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ التي عملت  
 على وضع إجراءات وآليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو وتحديثه. وفي هذا السياق التقت الأطراف المعنية في قمة  
 كانكون بالمكسيك عام ٢٠١٠، ثم في ديربان بجنوب إفريقيا سنة ٢٠١١، ثم في قمة الدوحة ٢٠١٢،  
 وتلتها قمة وارسو ببولندا في ٢٠١٣، ثم قمة ليما بالبيرو سنة ٢٠١٤، ثم قمة باريس ٢٠١٥، وعلقت الآمال  
 على الأطراف المجتمعة من أجل ضرورة الانتقال من مستوى التصريحات إلى الأفعال فيما يخص مسألة  
 التغير المناخي الذي يتطلب إطاراً قانونياً قوياً يتضمن قواعد والتزامات واضحة [vii].

بناء على ذلك، عقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش قمة المناخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩  
 لتوحيد قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل دعم العملية المتعددة الأطراف  
 وزيادة وتسريع العمل والطموح المناخي. وركزت القمة على القطاعات الرئيسية التي من الممكن أن تحقق  
 الفرق الأكبر كالصناعات الثقيلة والحلول القائمة على الطبيعة والمدن الخضراء والطاقة والمرونة وتمويل  
 العمل المناخي. وقدم قادة العالم تقارير عما يقومون به وما الذي يعتزمون فعله عندما يجتمعون عام ٢٠٢٠  
 في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ حيث من الممكن تجديد الالتزامات وزيادتها [viii]. ومن المتوقع أن  
 يستمر ذلك الجهد وتعد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية  
 بشأن تغير المناخ في الفترة من ٩-١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، في المملكة المتحدة [ix].

#### اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢

انضمت ١٥٣ دولة في عام ١٩٩٢ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بهدف تثبيت  
 تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في  
 النظام المناخي، ودراسة ما يمكن فعله للحد من معدل الزيادات في درجة الحرارة العالمية وتغير المناخ  
 والتعامل مع آثار ذلك، وضعت هذه الوثيقة للقوى الصناعية وتلك في طريق النمو مبدأ المسؤولية  
 المشتركة والمتباينة على أساس الانصاف [x]. ودخلت حيز التنفيذ في مارس ١٩٩٤، وأصبح عدد الدول  
 الاعضاء حالياً ١٩٦ دولة ( ١٩٥ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي).

وبحلول عام ١٩٩٥، أدركت البلدان أن شروط خفض من انبعاثات غازات الدفيئة في الاتفاقية لم تكن  
 كافية، فأطلقت البلدان مفاوضات لتعزيز الاستجابة لتغير المناخ، واعتمدت بعد ذلك بعامين بروتوكول



كيوتو الذى يلزم البلدان المتقدمة قانوناً بأهداف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. وبدأت فترة الالتزام الأولى للبروتوكول فى عام ٢٠٠٨ وانتهت فى عام ٢٠١٢، أما الفترة الثانية فقد بدأت فى ١ يناير ٢٠١٣ وتنتهى عام ٢٠٢٠. وهناك ١٩٥ طرف فى الاتفاقية و ١٩٢ طرف فى بروتوكول كيوتو. وتدعم الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كافة المؤسسات المشتركة فى المفاوضات الدولية لتغير المناخ، وتحديداً مؤتمر الأطراف (COP)، بصفته اجتماع الأطراف (CMP)، وجهات الدعم التى تقدم المشورة إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف.

### بروتوكول كيوتو

يمثل بروتوكول كيوتو الذى تم التوقيع عليه من قبل ١٩٥ دولة فى عام ١٩٩٧، ودخل حيز النفاذ عام ٢٠٠٥ بعد التصديق عليه من ١٧٥ دولة الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد رفض الكونجرس الأمريكى التصديق على بروتوكول كيوتو لأنه استثنى الصين ودول نامية أخرى من تخفيض الانبعاثات [xi]. يلزم البروتوكول الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات الأولى لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل : تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنية محددة تبدأ فى عام ٢٠٠٨ وتستمر حتى عام ٢٠١٢ . وبلغت نسبة التخفيض المقررة فى حالة الاتحاد الاوروبى ٨% أقل من مستوى عام ١٩٩٠، وفى حين بلغت هذه النسبة فى حالة الولايات المتحدة و اليابان ٧%، ٦% على التوالى وتشمل غازات محدهة هى: ثانى اكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى ثلاث مركبات فلورية. يضاف إلى ذلك الحفاظ على الغابات من أجل امتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة، والعمل على إنتاج وتطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة. أما الثانية فهى التزامات تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها منها: تمويل وتسهيل أنشطه نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة منها إلى الدول النامية والأقل نمواً، التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نمواً فى " آلية التنمية النظيفة" أى مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة [xii]. وقد ضم البروتوكول آلية للمرونة تسمى " سوق أرصدة الكربون" من خلال السماح بنقل أرصدة الانبعاثات بين الفاعلين الاقتصاديين، وقد نشأ سوق الكربون الأوروبى أو نظام الاتحاد الأوروبى لتجارة الانبعاثات ويسمح للملوثين الأوروبيين الرئيسيين أى الدول الأكثر تلويثاً والشركات الخاصة بشراء حقوقهم فى التلوث [xiii].

تفافية باريس ٢٠١٥

كانت نظرة العالم لاتفاقية باريس نظرة متفائلة مستبشرة، لأن قادة العالم قد تجاوزوا الخلافات وتمكنوا من التوصل إلى اتفاق عالمي وقع عليه ممثلو ١٩٥ دولة ودخل حيز النفاذ في نوفمبر ٢٠١٦ بعد تصديق ٥٥ دولة عليه - مسؤولة عن أكثر من ٥٥% من انبعاثات غازات الدفيئة [xiv] -، وكانت بنود اتفاق باريس تتسم بعدالة مناخية وأمن غذائي ومراعاة لمصالح الجميع، فضلاً عن نحو نصف تريليون دولار سوف تخصص لمحاربة التغير المناخي حتى العام ٢٠٢٠، وقامت بتحديد الاحترار العالمي بدرجتين بحلول عام ٢٠٥٠ والحد من انبعاثات الكربون بنسبة ٥٠٪، و ١٠٠٪ بحلول عام ٢١٠٠. ويقدر هذا النص الحد الأدنى للتمويل العالمي بمائة مليار دولار سنوياً لمجموعة ال ٧٧ وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بالإجماع من قبل الوفود المشاركة [xv]. ولا تلزم الاتفاقية أى دولة بكميات محددة من الانبعاثات لكنها تلزم كل الدول بتقديم "مساهمات قومية" لتخفيض الانبعاثات تحددها طواعية بما يعكس قدرات كل دولة ومسئوليتها، وتلتزم الدول بتجديد مساهماتها كل خمس سنوات تبدأ في ٢٠٢٥ على أن تكون المساهمات أكثر طموحاً كل دورة، وأن تكون على أعلى ما يمكن تحقيقه ويتم تسجيلها في سجل عام لدى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية. وفيما يتعلق بالمعلومات عن أنشطة الدول لتنفيذ الاتفاقية وسياساتها تجاه تغير المناخ وتقديم قوائم الجرد الوطنية للغازات الدفيئة، فهناك عدة أنواع من التقارير تم اعتمادها في الاتفاقية وهي: البلاغات الوطنية، والتقارير التي يتم تحديثها باستمرار كل سنتين [xvi].

جاء في الاتفاقية بوضوح أن تقليل الانبعاثات الذي تعهدت به الدول المختلفة غير كاف؛ حيث تشير التقديرات العلمية إلى أن مستوى الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة سيصل في ٢٠٣٠ إلى ٥٥ جيجا طن (= ٥٥ مليار طن) سنوياً، رغم أنه يفترض ألا يتجاوز العالم مستوى ٤٠ جيجا طن كي يستطيع تحقيق هدف الحد من ارتفاع حرارة الأرض بما لا يتجاوز درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما قبل العصر الصناعي. وقد تلقت تلك النظرة الطموحة التي صاحبت توقيع الاتفاقية انتكاسة تمثلت بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن انسحاب بلاده منها لأنها في رأيه تؤدي لخسائر اقتصادية ولم ينظر لأى خلفية سياسية أو تداعيات بيئية [xvii]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر بلد باعث للكربون بعد الصين [xviii]. ويتبين أن اتفاق باريس لا يمنح المجتمعات التي تواجه التغيرات المناخية نقلة حقيقية لأن التزام الدول وبخاصة الرأسمالية الغربية التي أوصلتنا إلى حافة الخطر غير كاف وضعيف نسبياً لكن تشكل تلك الاتفاقية تحسناً هاماً في المواقف كانت معظم دول العالم قبل التوقيع عليها معفاة من العمل على تقليل الانبعاثات، لأنها مشمولة ضمن مجموعة الدول النامية لذا فإن مجرد التوصل إلى اتفاق يعد خطوة هامة في قضية التغيرات المناخية [xix].

## ثانياً: مبادئ ومقاربات العدالة المناخية

### تداعيات تغير المناخ وطرح مفهوم العدالة المناخية

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ أنه "يعنى تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذى يفضى إلى تغير في تكوين الغلاف الجوى العالمى والذى يُلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعى للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة[xx]". ويُطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذى يطرأ على معدل حالة الطقس لمنطقة ما شاملاً معدلات الهطول المطرى، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح، وتُعزى أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى عمليات ديناميكية للأرض أو قوى خارجية أو إثر النشاط الإنسانى. وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بشكل كبير وسريع، فقد نصل إلى "نقاط التحول" الرئيسية ونواجه تغير أسرع وهذا يعنى ارتفاعاً كبيراً في متوسط درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمى[xxi]. من ناحية أخرى، فإن التغير المناخى يؤثر سلبياً على الصحة لسوء التغذية والإجهاد وسهولة التعرض للمرض وانتقاله مما يهدد التنمية المستدامة.

تتفق كثير من الأدبيات على أن الأشخاص في الدول التى تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة مثل الدول الأفريقية وفى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وتلك المعتمدة على السياحة مثل الدول الجزرية الصغيرة هم الأكثر عرضة للتداعيات السلبية للتغير المناخى فالاضطرابات المناخية تؤدى إلى تراجع الإنتاج الزراعى وارتفاع أسعار المحاصيل، أما الدول الهشة أو التى بها توترات داخلية فالضغط البيئى بسبب المناخ سيعقد من إمكانية التغلب على مشكلاتها مما يؤدى غالباً لعدم الاستقرار[xxii]. وستكون القارة الأفريقية من أكثر المناطق التى ستتضرر من التغير المناخى من خلال زيادة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر، والنقص الحاد للمياه، ومن ثم التنوع البيولوجى وزيادة التصحر رغم أنها لا تشارك إلا بنسبة أقل من ٥% من الانبعاثات الإجمالية لكن لا تملك البنى التحتية اللازمة للتكيف مع ذلك التغير، وهذه الملاحظة تنطبق أيضاً على غالبية الدول العربية [xxiii].

يُعتبر تغير المناخ فى أغلب الأحيان أكبر تحدٍ للبشرية فى القرون القادمة بالنظر إلى حجم المشكلة وتأثيراتها على حياة الإنسان فقد نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أول تقرير تقييم لها فى عام ١٩٩٠، وقد اتهمت آنذاك بتضخيم الأسباب البشرية -التي هى من صنع الإنسان- وكذلك الآثار المحتملة للاحترار العالمى، وعلى الرغم من عدم اليقين إلا أن الأساس العلمى لتغير المناخ راسخ الآن ويشير إلى أن التغير يحدث بسرعة أكبر من التقديرات السابقة، ولم يعد بالإمكان اعتباره تهديداً بعيداً[xxiv]. وأصبحت الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات تؤثر على الهجرة بشكل مباشر وبشكل

لموس وأصبحت هذه الأحداث السبب الرئيس للهجرة القسرية وخاصة النزوح الداخلي، ومن المتوقع أن تكثف آثار تغير المناخ مثل هذه الكوارث وتسرع معدلات النزوح في العقود المقبلة. لقد زاد عدد الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات بمقدار الثلاثة أضعاف على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتعد آثارها على الضعفاء المجتمعات المحلية مدمرة لا سيما في العالم النامي. وتشير التقديرات أنه منذ عام ٢٠٠٨ تم تشريد ما يقرب من سبعة وعشرين مليون شخص سنوياً بسبب الطبيعة. أما الأحداث بطيئة الحدوث مثل الجفاف، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، التصحر والتآكل الساحلي أكثر تعقيداً وتتركز آثارها على الضعفاء، مثل الشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال وقد تكون هذه المجموعات أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية القائمة [xxv].

من ناحية أخرى، تتطلب معالجة تغير المناخ شكلاً من أشكال الاتفاق والعمل الجماعي ومن غير المرجح أن يتم التوصل إلى ذلك ما لم ينظر إليه جميع اللاعبين الرئيسيين على أنه "عادل"، فلا يمكن للشمال أن يستقر دون الالتزام الكامل من الجنوب، ولا يمكن للجنوب الالتزام بذلك إذا كان ذلك سيهدد بتقويض تنميته، وتدرك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مشكلة عدالة المناخ لكنها كانت غامضة بشأن تفاصيل كيفية معالجتها [xxvi]. أما اتفاق باريس فهو غير ملزم كما سبق التوضيح. إذن تؤثر التغيرات المناخية سلباً على مختلف الدول وليس عدلاً أن يتحمل الأعضاء جميعهم الأعباء بالحدة نفسها. ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، سواء عن طريق خفض الانبعاث ويعرف بالتخفيف ويشمل الاهتمام بالنقل النظيف، وإعادة تدوير النفايات ومعالجتها، والحد من استهلاك الوقود الأحفوري وتعويضه بالطاقة المتجددة.. إلخ، أو عن طريق التكيف معه مثل تحسين إدارة المياه، وتطوير محاصيل تتحمل الملوحة والجفاف، وبناء قدرات الأسر المتضررة، ونقل السكان من المناطق المنكوبة إلى أخرى آمنة... إلخ [xxvii].

لقد استلهمت العدالة المناخية من مبادئ العدالة البيئية، لكنها أكثر تعديداً في الأبعاد وانتشاراً من حيث المكان، لأن تغير المناخ سيؤثر على السكان في مسافات مادية أكبر من مصادر انبعاثات الوقود الأحفوري بينما تركز العدالة البيئية على التدهور البيئي على المستوى المحلي. وظهرت العدالة المناخية لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي والدمار البيئي والهيمنة الاقتصادية عام ٢٠١٤ خلال مسيرة "مسيرة مناخ البشر" بحضور أكثر من ٣٠٠ ألف متظاهر في نيويورك، وتمت تعبئة العدالة المناخية كمفهوم وحركة من جانب نخبة من المنظمات الدولية غير الحكومية والمجموعات الشعبية والأكاديميين وقد بدأ المفهوم يتبلور بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية وخاصة في الغرب [xxviii] وحملت بعض المنظمات

الاسم ذاته، كالعدالة المناخية الآن Climate Justice Now ، ومبادرة العدالة المناخية Climate Justice Action، والشبكة الدولية للعمل المناخي International CAN، ومؤسسة العدالة البيئية Environmental Justice Foundation؛ والقاسم المشترك بينهم الاعتقاد أن كل أعضاء المجتمع الدولي لهم حق إشباع حاجاتهم الفردية وعليهم أداء التزاماتهم المادية لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار وهذا هو الرهان الحقيقي للعدالة المناخية، حيث يتم الانتقال إلى عدالة التوزيع، والمساواة بين الأجيال والدول في المنافع والتكاليف [xxix].

إن أولئك الذين استفادوا وما زالوا يستفيدون من الانبعاثات في شكل تنمية اقتصادية مستمرة وزيادة الثروة في البلدان الصناعية عليهم التزام أخلاقي بتقاسم المنافع مع من يعانون اليوم من آثار تلك الانبعاثات، ومن ثم تسلط العدالة المناخية الضوء على الطرق والأساليب التي يكون بها تغير المناخ قضية أخلاقية وكيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية، وتشير إلى مبادئ المساواة الديمقراطية والمشاركة، والاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية وقدرتهم جميعاً على تقديم الحلول لتغير المناخ [xxx]. إن أكثر الفئات عرضةً لتغير المناخ هي أفقر مجموعات العالم، لأنها تفتقر إلى الموارد والوسائل اللازمة لمواجهة آثارها كما تختلف تأثيرات التغيرات المناخية بين النساء والرجال، حيث من المحتمل أن تتحمل النساء العبء الأكبر في حالات الفقر، ومن ثم يمكن تعريف العدالة المناخية بشكل عام أنها: "معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعى إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التي تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية [xxxi]."

#### مقاربات نحو العدالة المناخية

تتعدد المقاربات التي يطرحها الباحثون والمنظرون بشأن الوصول لسياسات مناخية عادلة، لقد اهتم الأشخاص من جنوب الكرة الأرضية بشكل عام بتوزيع الأعباء والعدالة الإجرائية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية للوصول لاتفاق بما في ذلك نقل الموارد من الدول ذات الانبعاثات العالية إلى المنخفضة للتكفير عن الانبعاثات التاريخية الزائدة، بمعنى أنه ينبغي السماح للعديد من البلدان الأكثر فقراً بالانبعاثات أكثر مع خفض أغنى البلدان لانبعاثاتها إلى مستويات آمنة وهو ما يعرف باسم "الانكماش والتقارب" وتتحمل الدول الغنية نسبياً الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. بحسب مؤشر المسؤولية والقدرة فالولايات المتحدة يجب أن تتحمل ثلث العبء العالمي للتخفيف، ويأتي الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٥,٧%، والصين بنسبة ٥,٥% (أقل بكثير من حصتها من الانبعاثات الحالية) والهند فقط ٠,٥% وفقاً لحساب الانبعاثات

التاريخية [xxxii]. بينما اهتم سكان الشمال العالمي بتطوير المسار الاقتصادي الأكثر كفاءة مما يبين أن عدم المساواة العالمية تؤثر على كيفية صياغة الأفراد للمواقف حول المناخ، فأكثر ما يقلق علماء هو تفسير القيم ما بعد المادية" والذي يفترض أن البشر لا يمكنهم البدء في التفكير حول البيئة إلا بعد أن يتم تلبية احتياجاتهم المادية وهو مدعوم بأدلة تجريبية من المسح العالمي للقيم [xxxiii]. والكثير من أطروحات العدالة المناخية مستمدة إلى حد كبير من الرؤى التفسيرية المناهضة للعولمة، وتسهم في الوقت نفسه في إعادة تشكيلها. وذلك على النحو التالي:

### عدالة سياسات التكيف

إن التكيف الفعال في الوقت الراهن أمر ملح، ويمكن أن يقلل بشكل كبير من تكلفة الأضرار المستقبلية خاصة في الدول النامية لأنها الأقل قدرة. ويتطلب التكيف العادل أربعة مبادئ أساسية: هي تجنب التغيير الخطير في المناخ، والتطلع لحمل المسؤولية، إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، والمساواة للجميع. تلزم (المادة ٤) من اتفاقية الأمم المتحدة الأطراف بالتعاون في التخطيط للتكيف ودمج اعتبارات تغير المناخ في سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة، ومطلوب من البلدان المتقدمة مساعدة الفئات الضعيفة بشكل خاص البلدان النامية في التكيف والمشاركة بالتمويل والتكنولوجيا. ولا تولى اتفاقية الأمم المتحدة اهتماماً كافياً بمفهوم الضعف وحساسية الفئات الضعيفة تجاه آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف رغم أنه أمر أساسي لفكرة العدالة المناخية. وتظل المشاركة والتمثيل من القضايا المتنازع عليها في مناقشة تغير المناخ حتى في الاتفاقيات الدولية لا تتمتع البلدان النامية بنفس مستويات المشاركة الفعالة للبلدان المتقدمة.

المفارقة أنه بينما يحدث تغير المناخ عالمياً يكون التكيف محلياً والمطلوب هو مساحة سياسية تسمح بالابتكارات على المستوى المحلي للحفاظ على مبادئ الإنصاف والعدالة [xxxiv]. وهناك حاجة إلى الترابط بين سياسات تغير المناخ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً مثل تعليم الفتيات وتمكين المرأة والشباب وهذا التكامل إحدى السمات المميزة للعدالة المناخية. إن تحميل الحكومات المحلية مسؤولية العدالة والتكيف المستدام دون تعزيز قدراتها المالية والتقنية يعزز فقط الاختلافات بينها في قدرتها على التكيف ومن الضروري الحصول على الموارد، إلى جانب المشاركة الهادفة للمهمشين والمجموعات الضعيفة في القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على سبل عيشهم وذلك لضمان عدم تفاقم عدم المساواة والظلم.

تتمثل المشكلة في أن العديد من البلدان النامية لم تحدد بعد أولوياتها في التكيف مع تغير المناخ، وحتى

تلك التي حددت الأولويات فإنها تطبق نهج واحد للجميع دون مراعاة للاختلافات بين الجماعات أو المناطق المتضررة. ويمكن الاستشهاد بمثال من زنجبار، وتنزانيا ، حيث كانت التدخلات من أعلى إلى أسفل لم تقم بزيادة المشاركة أو العدالة ، ولا الاستخدام المستدام للموارد وقامت الحكومة بتوزيع المعدات والمشاريع البديلة المدرة للدخل مما خلق الصراع والظلم داخل القرى وفيما بينها بسبب عدم كفاية الموارد والتي لم تستهدف المحتاجين فعلياً. مما يدل على أن المشاركة الفعالة من قبل جميع الجهات المحلية أمر لا بد منه لخلق مقايضات عادلة[xxxv].

جدير بالذكر أن بعض الدول المتقدمة أيضاً قد تخفق في التكيف مثل الأميركيين الأفارقة في الولايات المتحدة وكثير منهم يواجه الظلم المناخي فقد ارتفع مستوى سطح البحر على الشاطئ الشرقى لخليج تشيسابيك في ولاية ماريلاند عام ١٩٩١ وتكرر حدوث الفيضان مرة أخرى في السنوات الأخيرة، وتعرضت العديد من المجتمعات الساحلية الشرقية الأخرى لخطر الغمر والترحيل بسبب فقدان الأرض، وكانت تعاني من العنصرية التاريخية. لقد واجه السكان صعوبات لعدة أسباب: ضعف التخطيط على المستوى المحلي، ونقص الشفافية والمعلومات وكثير من السكان لم يتم إخبارهم بقدوم العاصفة وخطط الإخلاء، والنقص النسبي في تمثيل المجتمعات الأمريكية الإفريقية في كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ومحدودية رأس المال الاجتماعي الذي يتكون من السمات الاجتماعية مثل الثقة والشبكات والقيادة والمشاركة ويلعب دوراً مهماً في التعافي بعد الكوارث[xxxvi]. يعتبر التمكين عنصراً رئيسياً لخلق المساواة في صنع القرار ومع ذلك يجب أن يقترن بمفاهيم العدالة الإجرائية ومعالجة عدم المساواة في التوزيع على جميع المستويات.

### تجارة الكربون

تُعد تجارة الانبعاثات إحدى الوسائل المهمة التي لجأت إليها العديد من الدول لتلبية الالتزامات المحددة ببروتوكول كيوتو لتقليل الانبعاثات الضارة، في محاولة لتخفيف وخفض خطر التغير المناخي في ظل مبدأ "الملوث يدفع والمستفيد يدفع" [xxxvii]. وتنقسم هذه التجارة إلى عدة أنواع، أوسعها على الإطلاق هو تجارة الانبعاثات الكربونية التي تستهدف ثاني أكسيد الكربون. ويمكن لكل دولة أو مؤسسة لها أنشطة تزيد من التلوث أن تشتري حق إنتاج انبعاثات ضارة من الكربون أكثر من الحدود المسموح بها من الدول والمؤسسات التي تنتج انبعاثات أقل من تلك الحدود. مما يشجع جميع المتعاملين على تغيير أنماط إنتاجهم، وتطوير تكنولوجيات جديدة لتقليل الانبعاثات وقد نتج عن ذلك إنشاء "بورصة" للكربون تحافظ على الحدود

القصوى للتلوث على مستوى العالم وتم العمل بالفعل بسياسات تجارة الانبعاثات فى عدة دول، منها: دول الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين [xxxviii].

تقوم تجارة الكربون على طرفين أساسيين الأول: البائع والذى يكون من الدول أو المصانع والشركات ذات الانبعاث الكربونى المنخفض أو قد يكون من الدول النامية، والثانى: المشتري وهو صاحب الانبعاثات المتزايدة ، أما السلعة وهى الكربون يخضع سعرها للعرض والطلب فقد يكون سعر الطن الواحد ٢٠ دولار وقد يرتفع إلى ٥٠ دولار فى اليوم التالى فهو غير ثابت [xxxix].

وما يمكن الإشارة إليه أن الدول قد اختلفت حول آلية الاتجار فى وحدات خفض الانبعاثات، فالدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا تشجع اعتماد آلية الاتجار فى وحدات خفض الانبعاثات ولا تستثنى أى طرف من المشاركة. أما موقف الاتحاد الأوروبى فيرفض مشاركة الدول النامية فى هذه الآلية لأن نسبة انبعاثاتها قليلة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وما تزال فى إطار التنمية، أما موقف الدول النامية فقد اشترطت أن تكون مشاركتها فى هذه الآلية بصفة طوعية وحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف [xi].

تعتبر تجارة الكربون طريقة ناجحة للحد من الانبعاث الكربونى إذا ماتم إتباع سياسات متناسقة فى تسعير الكربون وفرض الضرائب، وزيادة الجهود الدولية فى مجال المشاريع النظيفة وتسهيل تطبيقها [xli]. فى المقابل، ثمة تخوف من تحول تجارة الكربون إلى مصدر للريح بدلاً من أداة لتحسين المناخ بعد وقوعها فى قبضة الشركات الكبرى وهى موضع شك فى مسار العلاقة بين مصالحها الاقتصادية وحماية البيئة [xlii] علاوة على الصعوبة البالغة فى تقدير قيمة الكربون، وأنها تخلق ملكية حق التلوث وتعد من الناحية العملية خصخصة للهواء وهى مشكلة أخلاقية نظراً للفروق الكبيرة فى الثروة بين الشمال والجنوب، وأن الرباح الحقيقى هو الوسطاء والمضاربون والممولون الذين ربوا ملايين الدولارات من بيع اعتمادات خفض الانبعاثات [xliii].

### قيام الدولة بفرض قيود على حجم الانبعاثات للمواطنين

إن الدولة لديها أهمية كبيرة فى تشكيل التوقعات حول المستويات المستقبلية للانبعاثات المسموح بها وطرق الحياة النموذجية من خلال وضع حوافز لتغيير سلوك المواطنين وأن يخططوا حياتهم على هذا الأساس، يمكن للدولة إنشاء أنظمة نقل عام مستدام وعليها أن تحدد الحد الأعلى للانبعاثات الشخصية المسموح بها وبالتالي يؤثر ذلك بشكل أكبر على توقعات الأفراد وإدارة نمط حياتهم بطريقة تأخذ المناخ فى الاعتبار. فى هذه الحالة تستخدم الدولة سلطتها الشرعية لفرض قيود على الانبعاثات الشخصية مثل تخصيص حصص



الكربون للأفراد بحيث يحصل كل فرد على مخصصات كافية من الانبعاثات لتحقيق مستوى ما من تلبية الاحتياجات الأساسية ومن يريد أكثر يمكنه الشراء[xliv]، وإكراه المواطنين على هذا النمط لا يمس العدالة لأن حكم الشخص على السلطة يكون بناء على تقييم شامل كما أنه يختلف من مواطن لآخر ومن قضية لأخرى. وهنا يطرح المنظرون تساؤل ما الذي يجعلنا نفكر أن سلوك معين غير عادل؟ بعبارة أخرى لماذا رأى البعض أن القيود على الانبعاثات غير عادلة؟ الإجابة أولاً أن حكم الأشخاص على العدالة هو توقع يتفق أو يختلف وفق خلفياتهم عن البنية العادلة، وثانياً هو محتوى أو مضمون هذا الإجراء وما يحمله من قيم. ولا يوجد تعريف واضح وحاسم لما تتطلبه العدالة فيما يتعلق بتغير المناخ بشكل عام والانبعاثات الشخصية على وجه الخصوص [xlv].

في المقابل، يرفض علماء آخرون مثل جون بروم هذه المعاملة المتناظرة لتقاسم الأعباء المتعلقة بالمناخ على مستوى الأفراد. فهو يميز بين الأخلاق العامة التي يجب أن توجه السياسة الحكومية والأخلاق الخاصة التي يجب أن توجه الأعمال الفردية، ومن ثم يجب تطبيق مبادئ عدالة مختلفة في كل حالة بدلاً من تطبيق تحليلات مماثلة لأن الأفراد لديهم "واجب العدالة بعدم الإضرار بالمناخ، وليس هدف تحسين العالم". ومن الأفضل أن يقوم الأفراد بجهود التخفيف طوعياً بدلاً من العمل الملزم أو الجماعي[xlvi].

### مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية

يتميز الخطاب السائد حول العدالة المناخية بأنه يركز على الدولة وثمة مقاربة أخرى أن تكون مسؤوليات التخفيف داخل الدول بدلاً من بينهما سواء الشركات، أو الأفراد، ومن ثم صياغة القضية باعتبارها مسؤولية فردية وليست مسؤولية وطنية. ويجادل هاريس (Harris) بأن التكاليف العالمية للتكيف مع تغير المناخ يجب ألا يتم تقاسمها بين الدول ولكن يجب إعادة توزيعها بين الأغنياء في العالم القادرين على المساهمة، والفقراء الأكثر تضرراً وأقل قدرة على المساهمة. على سبيل المثال فمتوسط انبعاثات الهند أقل من طنين للفرد، بينما أفقر الناس في البلاد ينبعثون أقل من ذلك بكثير، في حين أن عدداً كبيراً من العائلات الثرية والطبقة المتوسطة لديها أنماط استهلاك وانبعاثات مماثلة لتلك في البلدان المتقدمة[xlvii]. وفقاً لهذا المنطق، تلعب الدولة دوراً مهماً باعتبارها "وسيطاً" حيث تتدفق الأموال بشكل أساسي من القادرين إلى الضعفاء عبر الحدود. ولا يزال من الصعب تصور ما هو شكل العدالة المناخية التي قد تنطبق على الفاعلين من غير الدول بدون الرجوع إلى الدول التي يقيمون فيها والتي تقع فيها مسؤولياتهم وربما يعد ذلك غير مرجح أو على أقل تقدير غير عملي في المفاوضات لأن الدول ستفرض تدفق أموال مواطنيها للخارج[xlviii].

## دور القطاع الخاص

من أبرز المناقشات التي تثير الخلاف موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترى الأوساط الليبرالية أن القطاع الخاص يؤدي دوراً حيوياً في تمويل برامج ومشاريع المناخ، بينما تعتقد الأوساط المعارضة لليبرالية أن تلك الشراكة تغلب مصالح القطاع الخاص على حساب متطلبات المجتمع في حماية الموارد؛ فالموارد الطبيعية ليست موارد اقتصادية فحسب بل هي موارد مجتمعية لا تخضع لآليات العرض والطلب [xlix]. وثمة انتقاد للنظام الرأسمالي وآليات السوق لأنها لا تضع الأضرار البيئية في الاعتبار وينظر إليها أنها آثار خارجية أي خارجة عن حسابات السوق [ii].

في هذا الإطار، يظهر مفهوم "العيش الجيد" الذي يعكس المخاوف المناخية ويهدف لفتح الطريق نحو نموذج جديد ومقاربة جديدة للطبيعة، ويأتي في مقابل مفهوم "العيش الأفضل" بمعنى التراكم المادي الذي يمثل منطق النظام الرأسمالي لأنه مفهوم يعكس تلاقى الأزمات التي نمر بها، وقد عانينا من أزمة الحداثة الغربية التي أدت إلى فقدان التوازن بين البشر والطبيعة. وفقاً لها المنطق حتى يعيش عدد قليل من الناس على نحو أفضل فإن الغالبية العظمى من سكان العالم محكوم عليهم بالعيش بشكل سيء من أجل تلبية احتياجاتهم من المواد الخام والعمالة الرخيصة أكثر، وبالتالي فإن "العيش الجيد" يدعو إلى إنهاء التراكم من أجل التراكم والزيادة في الثروة المادية والاستهلاك اللامتناهي للسلع والخدمات ويجب علينا إجراء تغييرات عميقة والبحث عن توازن جديد والخروج من أيديولوجية الفردانية التي لا يستفيد منها سوى عدد قليل من الناس، فلا ينبغي أن يكون محرك المجتمع هو منطق السوق وتسليع العالم ولكن تحسين نوعية الحياة والتضامن والمساواة وتلبية احتياجات الناس "الكافية" والدفاع عن التنوع الجماعي والثقافي، والحفاظ على الأرض- الأم. لذلك نحن بصدد بناء فكر منهجي يعتمد مقاربة جديدة للطبيعة تختلف عن العقلانية الحديثة التي اتبعتها الغرب [ii].

## عدالة المدخلات

تتحقق العدالة في وضع سياسة المناخ أو المدخلات وليس في المخرجات المعنية بتقييم النتائج أو الآثار العملية، وتتأدى تلك المقاربة بمشاركة أكثر وضوحاً من جانب أطراف البلدان النامية مما يعزز الاتفاق على نتائج أكثر عدلاً، من خلال زيادة الثقة بين الأطراف اللازمة للاضطلاع بجهود التخفيف وتعزيز التفاهم لاتخاذ إجراءات تعاونية متبادلة المنفعة في صياغة رؤية محددة للعدالة.

لقد حظت الأبعاد الإجرائية للعدالة أو مدخلات السياسة باهتمام أقل نسبياً من جانب العلماء، وحالياً

تتطلب اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) من كل فريق عامل أن يشترك في رئاسته العلماء من البلدان المتقدمة والنامية وذلك لتحقيق عدالة في المدخلات من خلال تعزيز الفهم المتبادل. وتمثل برامج تعويض الكربون أيضاً مثل إعادة زرع الغابات أحد أشكال تحقيق عدالة المدخلات شريطة ألا تكون على حساب السكان الأصليين ونقلهم من أراضيهم ليتمكن أصحاب مشاريع الكربون من تحويل مزارع الأشجار إلى أرصدة كربون [iii].

### حقوق الأجيال

لقد ألهمت غريتا ثونبرغ وغيرها من نشطاء المناخ الكثير من النشء والشباب حول العالم للمشاركة في الإضرابات المدرسية في أكثر من ١٥٠ دولة -حتى عام ٢٠١٩- وحظيت باهتمام واسع النطاق من الجمهور ووسائل الإعلام وتلقوا التشجيع من الأكاديميين والمعلمين وبعض السياسيين وأعاد ذلك تنشيط خطاب الأجيال بشأن رؤيتهم للعدالة في مكافحة تغير المناخ [iii]. تتأسس شرعية نظرية الإنصاف بين الأجيال بحسب إديث براون ويس (Edith Brown Weiss) على قواعد القانون الدولي، وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تم الاعتراف بتوريث أو انتقال الكرامة والمساواة والحق في الأسرة الإنسانية الواحدة كقاعدة أساسية هدفها إرساء الحرية والعدالة والسلام في العالم أجمع. ويركز هذا المنظور على ثلاثة اعتبارات أولاً: تشجيع الإنصاف ما بين الأجيال، فلا نسمح للجيل الحالي باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة منها، ولا يتم فرض قيوداً غير معقولة على الجيل الحالي لمواجهة الحاجات المستقبلية غير المحددة؛ وثانياً، يجب ألا نطلب من أحد الأجيال التنبؤ بتفضيلات الأجيال المقبلة بل من واجبنا أن نمح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاماً مع قيمها، وثالثاً الاعتراف باختلاف التقاليد الثقافية، وأهمية البحث عن المبادئ التي تجتذب الجميع [iv].

تركز المقاربة الجيلية على ما نحن مدينون به تجاه الأجيال القادمة والحالية الأصغر سناً، ويمنع نقص التمويل الشباب من الاستفادة من الفرص المتاحة على سبيل المثال يقوم المتطوعون بتمويل مشاريعهم ذاتياً ، على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي عملية حكومية دولية فقد شارك بها مجموعات من الشباب وأظهر تحليل الوثائق المنتجة من الشباب المشاركين في مؤتمرات الأطراف - التي انبثقت عن الاتفاقية- في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ خوفهم من أن يؤثر تغير المناخ على مستقبلهم، وأنهم الأكثر عرضة لتلك الآثار على مدى حياتهم، وعلى هذا الأساس طالبوا بالعدالة التوزيعية، والاهتمام بحقوق الفئات الضعيفة بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء، وأجيال المستقبل، ثمة نجاح قد تحقق وهو إدراج المساواة بين الأجيال في ديباجة اتفاق باريس لكن انتقدوا محدودية تأثيرهم مقارنة

بأصحاب المصالح والحكومات القوية التي تسعى إلى وضع تغير المناخ كمشروع مستقبلي بدلاً من سوء التوزيع التاريخي الذي يكرسه التمييز والرأسمالية لتجنب مناقشة مسؤوليتها عن ذلك [iv].

### المنظور النسوي

يسعى لإلقاء الضوء على الظروف الاجتماعية وعلاقات القوة في السياق الخاص وتمكين النساء الواقعات تحت السلطة الأبوية وهو ما يعرف بالايكولوجيا السياسية النسوية، فمشروع التنوير لم يمتد على قدم المساواة لجميع البشرية - فقد حدث استبعاد حسب الطبقة، والجنس، والعرق، والتحكم في الموارد ويمكن أن تتقاطع تلك العوامل معاً. والنساء هن أكثر الضحايا لتغير المناخ خاصة في الدول النامية بسبب عدم المساواة التي يتحملونها في علاقات القوة الاجتماعية [ivi]. تعتمد حياة المرأة بشكل مباشر على البيئة الطبيعية في البلدان الفقيرة والنامية فهي من يتحمل المسؤولية الرئيسية لتزويد المنزل بالماء والحطب للطهي و التدفئة بالإضافة إلى المشاركة في الزراعة ويتنوع الضرر الذي يصيبهن من تغير المناخ والكوارث الطبيعية لا سيما في المناطق الريفية وبين المسنات مثل التشرذم، وانعدام الأمن الغذائي، اعتلال الصحة أو الوفاة .. إلخ وذلك لعدة أسباب منها: الاختلاف بين قدرة الرجل والمرأة على التأثر بتغير المناخ، عدم إتقان للسباحة، عدم استطاعتهم الخروج بمفردهن من المنزل وترك الأطفال، احتمالية المعاناة من التهميش على أساس النوع، انخفاض دخلهن وضعف المهارات والقدرات. من جانب آخر، تزداد مسؤوليات المرأة و أعبائها عند وجود عوائق تحول دون الحصول على المتطلبات الأساسية من الغذاء والماء والوقود حيث تؤدي موجات الجفاف وإزالة الغابات وسقوط الأمطار المتقطع إلى ضرورة أن تبذل المرأة جهد أكبر لتوفير سبل العيش علاوة على تزايد احتمالات تعرضهن للعنف والتسرب من التعليم وخلال الكوارث الطبيعية وأثناء الهجرة [vii].

### حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة

يجب أن تعتمد العدالة المناخية نهجاً ثابتاً قائماً على حقوق الإنسان خاصة الفئات الضعيفة، كالفقراء والنساء والأشخاص الملونين في جميع أنحاء العالم التي تتضرر من الآثار المناخية مثل الأمريكيون الأفارقة سكان نيو أورليانز في أعقاب إعصار كاترينا. هذه الفوارق الطبقيّة والعرقية في المناخ والآثار السلبية للتغيير موجودة داخل البلدان وفيما بينها. فقد خلص عدد كبير من الأبحاث إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ

ستؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، والأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية بسبب محدودية الآليات المالية والمؤسسية، وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفقر، إلى جانب الانتقال إلى شبكات الأمان، في أفريقيا مثلاً يمكن أن تتخضع محاصيل الزراعة المعتمدة على الأمطار بنسبة ٥٠٪ على الأقل [lviii].

يتم حماية تلك الفئات من خلال أولاً: تحديد حقوق الإنسان بدقة لمن يتأثر وكيف، فضلاً عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتوفير الإنصاف لهؤلاء الأشخاص، ثانياً: يكون صنع السياسات المتعلقة بقضايا العدالة المناخية أكثر استدامة وعدالة فقط إذا كان السكان المتضررون والفئات الضعيفة تتوفر لهم إمكانية عرض آرائهم حول القرارات التي يتعين اتخاذها بطريقة حقيقية وديمقراطية. وهذا يعني أنه لا يمكن تحقيق العدالة المناخية إلا إذا كانت حقوق الإنسان مضمونة وفق المعايير العالمية لكل من يتأثر بأى شكل من الأشكال بتغير المناخ ويتم احترامها [lix].

#### حماية الثقافات المحلية

يغفل التركيز فقط على الأضرار التي تلحق بالمتلكات بسبب تغير المناخ جزء مهم هو الثقافة؛ فبعض الناس يتخوفون من أن تغير المناخ سيحرم أعضاء بعض الفئات الاجتماعية من فرصة الاندماج في مجتمعاتها التي نشأت فيها نتيجة التغيرات المناخية وفي العديد من المواقع ستضطرب ثقافات بأكملها إلى الانتقال لمناطق أخرى من أجل البقاء وقد يخفى بعضها كلياً مثل الجماعات التي تعيش في الجزر المعرضة للغرق [lx].

يلاحظ غياب الضمانات لحقوق ومصالح الشعوب الأصلية والمحلية المجتمعات المقيمة بالقرب من الغابات ولم تتناولها اتفاقيات المناخ. إن إدماج أصحاب الشأن من المواطنين والمجتمعات المحلية في سياسات المناخ يخدم ضرورات العدالة مباشرة عن طريق أخذ مصالح ووجهات نظر المتضررين على محمل الجد. وعندما يشعر المواطنون بأن مخاوفهم قد تم تناولها والسعى لحلها سيكون لديهم ثقة ودعم لقرارات الحكومة. فأحد أهم مرتكزات العدالة المناخية وفق ذلك الاقتراب هو حلول تضمن سيادة السكان المحليين الأصليين على مواردهم وتملكهم الفعلي للقرار السياسي وتحكمهم في مصيرهم [lxi].

#### الاقتراب الجزائري

يهتم بالضرر الذي لحق بالنظام البيئي أو تدميره إلى حد أن التمتع بجزء من تلك البيئة سينخفض إلى حد كبير فتغير المناخ إلى جانب النمو السكاني والدمار الواسع النطاق للأنظمة البيئية الطبيعية تؤدي لتغيرات لا رجعة فيها، ومن ثم هناك حاجة إلى مجموعة من الآليات الفورية والفعالة لحماية حقوق الأجيال القادمة،

ولكن أيضاً حقوق الطبيعة نفسها ضد الإبادة الجماعية مما يتطلب توقيع الجزاء والعقوبات وحتى الآن لم تتم إدانة أى طرف بمخالفة جريمة الحرب البيئية. والمبدأ أنه لا توجد عقوبة بدون قانون وثمة العديد من التفسيرات لهذا المبدأ فى القانون الدولى للبيئة لكن الصعوبات العملية وعدم وجود محكمة للبيئة يحول دون التطبيق، وبينما أحرزت السلطات القضائية الوطنية تقدماً فى معالجة جرائم ضد البيئة لا يزال هناك فراغ داخل القانون الدولى ويؤثر على قدرة السلطات القضائية المحلية لمواجهة المشاكل الخطيرة لتغير المناخ [Ixii].

#### استخلاصات ختامية

يفرض تغير المناخ تحديات أساسية على النظام البيئى من حيث انعدام الأمن الغذائى، والتدهور البيئى، والتنازع على الموارد الطبيعية يجب أن يكون ٢٠٢٠ عام الاهتمام بالعدالة المناخية كما كان ٢٠١٩ هو العام الذى احتلت فيه أزمة المناخ مكان الصدارة وحصلت حركة المناخ على القوة. وستدرج القضية على جدول مؤتمرات وأنشطة أعمال السياسة الدولية ليس بوصفها قضية سياسية مستقلة إنما نتيجة لتغير المناخ [Ixiii]. ولا يمكن إغفال واقع القوة والمصالح العالمية لكن مازال النضال لاتخاذ سياسات مناخية أكثر عدالة قائماً، ورغم تعدد المقاربات فإن العدالة لا تتحقق فقط بتوزيع الأعباء ولكن أيضاً فى الاعتراف بمصالح المهمشين والمواطنين المحليين ومشاركتهم فى صياغة السياسات. ويعتبر التوصل لرؤية متفق عليها ضرورة لتجنب تزايد أعداد مهاجرى ولاجئ المناخ، فقد أشارت عدة دراسات إلى الارتباط بين تغير المناخ والهجرة.

ويظل تحقيق العدالة المناخية رهناً بإرادات الدول فمن الصعب على أى حكومة اتخاذ سياسات من شأنها تقويض تنافسية قطاع ما مهم لاقتصادها وإن كان على حساب المناخ والبيئة. على سبيل المثال تعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول انكاراً لظاهرة تغير المناخ بل ومعارضة لها، فقد رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو من منطلق أنها تفرق بين الدول الصناعية وغير الصناعية مستندة فى ذلك إلى النظرية الليبرالية التى تحمل المسؤولية لجميع الدول فى العالم بغض النظر عن كونها صناعية أم لا. وقد اعتبر بعض أعضاء مجلس الشيوخ حديثاً أن الظاهرة لا تعدو كونها خدعة كبرى، والدور الذى يلعبه النشاط البشرى فى هذه القضية ما زال مجهولاً يفسر ذلك الموقف جماعات الضغط فى صناعة وتجارة الوقود الأحفورى وقادة المؤسسات الصناعية الكبرى، والمحافظون، خصوصاً فى مؤسسات ومراكز الفكر اليميني [Ixiv].

لقد أثار انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ والذى يترتب عليه ارتفاع درجات الحرارة العالمية بواقع ٠.٣ درجة بحلول نهاية القرن وفقاً لتقديرات منظمة الأرصاد العالمية تساؤلات

بشأن إمكانية تحقيق العدالة المناخية خاصة أن الولايات المتحدة تعد من أهم المساهمين في الحد من تلك الأزمة. يرى الرئيس ترامب أن اتفاقية باريس مخادعة خانقة للاقتصاد الأمريكي وغير عادلة تماماً. وهو متصل واضح من المساهمة في التصدي للتغير المناخي من جانب آخر يبدو أن شعار "أميركا أولاً" يقوض الالتزام بأى معاهدة أو اتفاق.

في المقابل، تعهدت الصين وأوروبا بتوحيد جهودهما لإنقاذ كوكب الأرض [ixv]. أما الصين فتعتمد بشكل عام في مفاوضات المناخ الدولية موقفاً إحصائياً بشأن تغير المناخ، لا سيما التأكيد على حقها السيادي في التنمية الاقتصادية وأن الانبعاثات التاريخية للدولة الصينية كانت منخفضة وتم التأكيد على وجهة النظر هذه في عام ٢٠١٠ من قبل يو تشينغتاى الممثل الخاص للصين لمفاوضات تغير المناخ وصرح: "لا يمكن للصين أن تلتزم بأكثر مما تتطلبه مسؤوليتها التاريخية وخلال المفاوضات يجب أن تضع مصالحها الوطنية أولاً" وبقدر ما تعترف نظريات العدالة المناخية بعدالة هذا الموقف المبدئي الذي اتخذته الصين لكن هناك عدم توافق بين المسؤولية التاريخية والانبعاثات الحالية فلا يمكن للعالم معالجة تغير المناخ بشكل فعال دون المزيد من الإجراءات من الصين مما يبين مدى الصعوبة.

في كل الأحوال، لن تكون الدول الصناعية الكبرى الراعي الأنسب لتحقيق مصالح الدول النامية التي تعد سوقاً رائجاً لمنتجات الدول الصناعية ومخزناً إستراتيجياً للمواد الأولية التي تعتمد عليها الصناعات في الدول المتقدمة لذا تبذل الدول الكبرى جهوداً كبيرة لإبقاء الوضع الراهن [ixvi]. من جانب آخر، ترى الدول المنتجة للنفط في العالم أن الانتقال إلى الطاقات المتجددة والاقتصاد العالمي "الأخضر" غير عادل لمواطنيها الذين يعتمدون في معيشتهم على عائدات النفط وبالتالي طالبوا بتعويضهم عن خسائرهم وهذا أيضاً جزء من خطاب العدالة المناخية، ومن الواضح أن العدالة المناخية هي مفهوم متنازع عليه بطبيعته.

### التوصيات

- النظر إلى ما هو أبعد من الدولة وتجاه منظور عالمي للعدالة المناخية.
- الحث على الوفاء بالالتزامات القانونية لمكافحة تغير المناخ.
- الاعتراف بتغير المناخ كجريمة ضد السلام .
- تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان في قضية العدالة المناخية وحماية أولئك الذين شردوا من آثار تغير المناخ.
- تعزيز التعددية في إدارة المناخ من حيث المستويات وتضمين أصحاب المصلحة [ixvii].
- عقد الشراكة المناخية: وذلك من خلال تنسيق وربط الجهود بين الدول النامية والدول المتقدمة لنقل

الخبرات والاستفادة من الكفاءات فى مجال إدارة المخاطر المناخية وابتكار الأدوات اللازمة لدمج استراتيجيات فاعلة للتكيف مع التغيرات المناخية وإفادة الدول الإفريقية بالتكنولوجيا النظيفة وإنجاز وتوسعة مشاريع الطاقات المتجددة والنظيفة ونقلها [xviii].

تقوم الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية فى التحول نحو الاقتصاد الأخضر والزراعة الذكية مناخياً ودعم المزارعين وتمكينهم من استخدام الممارسات المستدامة لإدارة الأراض. التوسع فى استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، المائية، طاقة الرياح. تأسيس أنظمة الإنذار المبكر ورصد المناخ.